تطور الموقف الفلسطيني الرسمي من قضية اللاجئين

The development of the official Palestinian position on the issue of refugees

بحث مقدم لمؤتمر "اللاجئون الفلسطينيون وحق العودة"

جامعة القدس المفتوحة

2012/5/13

أ.د. أسامة محمد أبو نحل — أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر

أ.د. ناجي صادق شُرَّاب — أستاذ العلوم السياسية

كلية الآداب والعلوم الإنسانية

جامعة الأزهر – غزة

2012م

ملخص

إنَّ قضية اللاجئين الفلسطينيين، تُعد القضية الأساس لكافة القضايا الفلسطينية المطروحة على بساط مفاوضات الحل النهائي بين الفلسطينيين والإسرائيليين. ولا نبالغ كثيراً إذا ما أكدّنا، بأنه لا حل نهائي لمستقبل القضية الفلسطينية دون حل مشكلة اللاجئين، وأن تلك المشكلة هي التي أخّرت التوصّل إلى معاهدة سلام نهائية بين الطرفين. وبالتالي: فإنه يقع على كاهل المفاوض الفلسطيني عبءٌ ثقيل، في ضوء الضغوطات السياسية التي تُمارس عليه من قِبل بعض الأطراف الإقليمية والدولية، للقبول بالحد الأدنى من الحلول المقترحة بعودة جزء قليل من هؤلاء اللاجئين إلى ديارهم الأصلية.

والواقع أن تطور الموقف الرسمي الفلسطيني من قضية اللاجئين، منذ بداية التفكير في الولوج الفلسطيني نحو التسوية السلمية قبيل منتصف السبعينات من القرن الماضي، قد انتابه بعض الغموض؛ فالموقف الرسمي المُعلن من تلك القضية، يؤكد على ضرورة حل هذه القضية حلاً جذرياً، بعودة جميع اللاجئين إلى ديارهم الأصلية التي شُردوا منها عام 1948. بينما الموقف البراغماتي والذي ظهر من خلال المفاوضات مع الطرف الإسرائيلي، يوحي بخلاف ذلك، بإمكانية التوصّل إلى ما أسماه البعض بالحل العادل والخلّاق لتلك القضية الشائكة، مما يعني إمكانية الموافقة على عودة جزء قليل من هؤلاء اللاجئين إلى ديارهم، ضمن ما أطلق عليه الإسرائيليون في تصريحاتهم، بسياسة لم شمل العائلات لبعض هؤلاء اللاجئين، مع إمكانية عودة جزء آخر منهم إلى الدولة الفلسطينية المأمولة، وتوطين من تبقّى منهم في الدول التي تستضيفهم.

Abstract

The issue of Palestinian refugees is one of the most serious cases which determine the Palestinian final status negotiations between Palestinians and Israelis. We do not exaggerate much if we say, that there is no final solution for the future of the Palestinian issue without solving the refugees' problem, and that is the problem that has delayed a final peace treaty between the concerned parties. Thus: it limits the capabilities of the Palestinian negotiator, in light of the political pressures pursued on him by some regional and international parties, to accept the proposal presented by Israel and others of not returning of the Palestinians refugees return to their origin homes.

In fact, the evolution of the Palestinian official position concerning the Palestinian refugees issue, since the start of thinking about access Palestinian towards a peaceful settlement before the mid-seventies of the last century, has been characterized by uncertainty; Officially the Palestinians insists on the full application of resolution No. 194, but on the fact namely through the negotiation process they accept partial solution of the Palestinians refugees issue. Believing the impossibility of the full return principle considering as pragmatic and creative, which means the possibility of accepting the return of a minimum number of the refugees to their homes, in the context of the so-called Israeli policy, of family reunification, with the possibility of the return of others

refugees to the Palestinian state in the future, or resettlement of some of them in their host countries.

مقدمة

إنَّ قضية اللاجئين الفلسطينيين تُعد من القضايا الشائكة، وحجر عثرة أمام ايجاد حل جذري ونهائي للصراع الفلسطيني الإسرائيلي. وعلى الرغم من أنه يقع على كاهل المفاوض الفلسطيني عبءٌ ثقيل، في ضوء الضغوطات السياسية التي تُمارس عليه من قِبل بعض الأطراف الإقليمية والدولية، للقبول بالحد الأدنى من الحلول المقترحة بعودة جزء قليل من هؤلاء اللاجئين إلى ديارهم الأصلية. وفي ظل السياسات الإسرائيلية والأمريكية الناجعة لترويض المفاوض الفلسطيني، نجد هذا المفاوض مع مرور الوقت، يقلّص مطالبه المشروعة بعودة جميع اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم، إلى مجرد تحقيق حل عادل وخلّاق لمشكلة هؤلاء اللاجئين، تقضي بعودة نزرٍ قليل منهم إلى ديارهم.

والواقع: أن تطور الموقف الرسمي الفلسطيني من قضية اللاجئين، بدأ بسقفٍ مرتفع تمثّل بضرورة حق العودة لجميع اللاجئين، ثمَّ مع بدايات سياسة الترويض الأمريكية الناجعة للسياسات الفلسطينية، نحو القبول بإيجاد حل للصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وافقت منظمة التحرير الفلسطينية للمرة الأولى عام 1974، على التوصّل إلى حل جزئي مرحلي لذلك الصراع، مبني على إقامة سلطة وطنية فلسطينية على أي جزء من فلسطين تنسحب منه إسرائيل. وبالتالي: كان هم القيادة الفلسطينية الأول الحصول على تلك السلطة، الأمر الذي يعني تأجيل مشكلة اللاجئين إلى مرحلة أخرى ضمن سياق التفاهمات على حل هذا الصراع. ثمَّ كان للاعتراف الفلسطيني بوجود إسرائيل ككيان رسمي في منطقة الشرق الأوسط عام 1988، ضمن ما سُميَّ بإعلان الدولة الفلسطينية، تداعياته الكارثية ببدء التراجع الفلسطيني عن المطالبة الكاملة، بعودة جميع اللاجئين إلى ديارهم الأصلية. مروراً بمفاوضات واشنطن التي أعقبت مؤتمر مدريد للسلام عام 1991، وباتفاق إعلان المبادئ (أوسلو) الموقّع بين منظمة التحرير وإسرائيل عام 1993، ذلك الاتفاق الذي تجاهل حق العودة تماماً وغيبه عن الوجود، واقتصار الاتفاق فقط على الحديث عن نازحي العام 1967. وأخيراً: فإن مفاوضات الحل النهائي بيّنت من خلال وثائق المفاوضات المُسربة، قبول الجانب الفلسطيني بعودة جزء قليل جداً من هؤلاء اللاجئين إلى أرض فلسطين المحتلة عام 1948، مع إمكانية عودة جزء آخر من هؤلاء اللاجئين إلى الدولة الفلسطينية المأمولة، وتوطين من تبقّى منهم في الدول التي تستضيفهم.

واتّبعت الدراسة التي بين أيدينا المنهج التاريخي التحليلي بصورةٍ رئيسية، إضافة إلى منهجي صنع القرار، والسياسات المقارنة، من حيث تتبع السياسات المختلفة، سواء من الجانب الفلسطيني أو من جانب الحكومات الإسرائيلية أو الإدارات الأمريكية المتعاقبة، إضافةً إلى المنهج النسقي.

أولاً: إرهاصات مشكلة اللاجئين الفلسطينيين عام 1948

تُمثّل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين القضية الأساس، لقضايا المرحلة النهائية للمفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، لِما تشكله هذه المشكلة من أهميةٍ تاريخية من ناحية، ومن أهميةٍ سياسية تفاوضية يترتّب على حلها، إمكانية الوصول إلى تسوية نهائية. وتعكس مشكلة اللاجئين جوهر القضية الفلسطينية من منظورين: **الأول:** عنصر الأرض، **والثاني:** الإنسان وما يعنيه من حقوق سياسية وقانونية وتاريخية على هذه الأرض. ولذلك على المرء أن يتوقّع تصلباً فى المواقف التفاوضية، لكلا الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي على حدٍّ سواء؛ فالفلسطينيون وعلى اختلاف مواقفهم ومشاربهم السياسية، يستندون فى شرعيّة موقفهم إلى تمسّكهم بالقرارات الصادرة عن الأمم المتحدة، وخصوصاً القرار رقم (194) لعام 1948، والذى ينص على حق العودة والتعويض. والإسرائيليون من جانبهم، وفى سعيهم الحثيث لإضفاء صفة اليهودية على دولة إسرائيل، يرفضون القبول بفكرة العودة من منطلق إنكار مسؤوليتهم التاريخية والقانونية عنها.

ومن المعلوم أن الولايات المتحدة لعبت دوراً مهماً في الصياغة النهائية للقرار (194)، ذلك القرار الذي وإن اُستمدّت مبادؤه من التقرير الذي قدّمه الوسيط الدولي في فلسطين الكونت فولك برنادوت (Count Folke Bernadotte) قبيل اغتياله. فإن روح القرار كانت أمريكية، حيث نصَّ على وجوب السماح للاجئين الراغبين بالعودة إلى ديارهم، والعيش بسلامٍ مع جيرانهم. وعلى أثر ذلك شُكّلت لجنة الأمم المتحدة للتوفيق بشأن فلسطين (UNCCP)، وهدفها تسهيل عودة هؤلاء اللاجئين إلى وطنهم، وتوطينهم وتأهيلهم اقتصادياً واجتماعياً ودفع التعويضات، إلاَّ أن إسرائيل رفضت تنفيذه ورهنت عودتهم بالحل الدائم للصراع [1]. ثمَّ أعلنت إسرائيل في تموز (يوليه) 1949، قبولها بعودة 100,000 لاجئ في إطار جمع شمل العائلات، بشرط أن يُبدي العرب استعدادهم للدخول في مفاوضاتٍ معها، ولكن سرعان ما قلّصت العدد في اقتراحها أمام لجنة التوفيق إلى (45,000) فقط، بحجة أن هناك (55,000) فلسطيني تسللوا إلى إسرائيل، وقد رفضت الدول العربية والولايات المتحدة هذا الاقتراح في حينه [2].

وأمام هذا الإصرار الإسرائيلي، اقترحت اللجنة المذكورة على الدول العربية مبدئياً، توطين اللاجئين الذين لا يرغبون في العودة، كما ضغطت الإدارة الأمريكية على إسرائيل، لكي توافق على عودة 250,000 لاجئ إلى ديارهم [3]. فقد كانت فترة حكم الرئيس هاري ترومان Harry (Truman)، قد شهدت بعض التنافر الذي بدا معه أن الإدارة الأمريكية قد تعيد النظر في سياستها

---

[1]– رأفت صبّاح، **الرؤية الإسرائيلية لحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين**، رسالة ماجستير غير منشورة، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، 2009، ص148.

[2]– محمود كريم، **أوضاع اللاجئين والنازحين الفلسطينيين وحق العودة ووكالة الغوث والمعاملة الدولية للمشكلة**، ط1، القاهرة، مكتبة جزيرة الورد، 2010، ص83.

[3]– محمد شديد، **الولايات المتحدة والفلسطينيون بين الاستيعاب والتصفية**، ترجمة: كوكب الريّس، ط1، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1981، ص78.

تجاه إسرائيل، إلاَّ أن شيئاً من ذلك لم يحصل، بعد أن عادت الولايات المتحدة للتركيز على الحل الاقتصادي لمشكلة اللاجئين. لذلك عمدت إلى تأييد إنشاء وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا UNRWA)، في محاولةٍ لتوطينهم في غير ديارهم، ودفعت لسنوات طويلة ما يقارب 70% من ميزانية هذه الوكالة؛ فكان ذلك بداية المرونة في الموقف الأمريكي تجاه إسرائيل وحق العودة، فبعد أن كان هذا الموقف متشدداً على ضرورة تطبيقه في الأشهر الأولى من بداية تلك المشكلة، أخذت تتبنّى حلولاً تتلاءم مع أطروحات إسرائيلية، قائمة على توطين اللاجئين في البلدان العربية [4].

ومما تجدر الإشارة إليه، هو تلك الفئات ذات الطابع الخاص، التي أُعتبر تدخل الأمم المتحدة أمراً حتمياً لتوفير الحماية لها، وإنشاء منظمات تعتني وتوفر المساعدة لها وهما: فئتا اللاجئين الفلسطينيين بفعل حرب 1948 واللاجئين الكوريين، اللتان أُسست "**وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى**" (UNRWA)، و"**وكالة الأمم المتحدة من أجل إعادة بناء كوريا**" (UNKRA) من أجلهما [5].

هذا واللاجئون الفلسطينيون هم مجموع الفلسطينيين الذين عاشوا فى فلسطين، ثمَّ أُجبروا وطُردوا منها إلى حيث يقيمون الأن سواء داخل فلسطين أو خارجها، فى مجموعتين: **الأولى:** وهي الرئيسية بعد قرار الأمم المتحدة الخاص بتقسيم فلسطين رقم (181) لعام 1947، **والثانية:** أثناء وبعد نشوب حرب حزيران (يونيه) 1967، والتي على أثرها جمعت إسرائيل الآلاف من الفلسطينيين فى الضفة الغربية وقطاع غزة، وأجبرتهم على ترك أماكن إقامتهم بترحيلهم إلى كل من مصر والأردن. وعليه: فإن مشكلة اللاجئين ستحدد ماهية ومستقبل أي مفاوضات فلسطينية إسرائيلية، انطلاقاً من أن الموقف الفلسطيني يتجاوز المعايير السياسية النفعية، لأن هذه المشكلة وما يمثّله الشتات الفلسطيني من معاناةٍ دائمة على استمرار القضية، وتجذّرها فى الوعي السياسي والجمعي للشعب الفلسطيني [6].

وفي ظل التعقيدات التي عاشها الشعب الفلسطيني بعد نشأة دولة إسرائيل، وكذلك خلال فترة الخمسينيات من القرن الماضي، نشأت منظمة التحرير الفلسطينية في عام 1964؛ والتي رأى فيها منشئوها كياناً يستوعب حركة الفلسطينيين إلى أن يتحرر وطنهم [7].

---

[4]– مهدي عبد الهادي، **المسألة الفلسطينية ومشاريع الحلول السياسية (1934–1974)**، ط1، بيروت، منشورات المكتبة العصرية، 1975، ص137.

[5]– سليم معروق، **حماية اللاجئين زمن النزعات المسلحة الدولية**، رسالة ماجستير غير منشورة، باتنة (الجزائر)، جامعة الحاج لخضر، 2009، ص23.

[6]– عبد الوهاب الكيالي، **موسوعة السياسة**، ج5، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1985، ص374–378.

[7]– لمزيدٍ من التفاصيل عن أسباب نشأة منظمة التحرير الفلسطينية، انظر: أسامة أبو نحل، مخيمر أبو سعدة، "**نشأة منظمة التحرير الفلسطينية بين المصالح العربية والطموح الفلسطيني: قراءة جديدة**"، مجلة جامعة الأزهر – غزة، غزة، المجلد الحادي عشر، العدد الأول (خاص)، 2009، ص15–23.

ومع الهزيمة العربية المدوية عام 1967، سقط ما تبقّى من فلسطين التاريخية في أيدي قوات الاحتلال الإسرائيلي؛ فوجد الفلسطينيون أنفسهم بلا بوصلة سياسية. إلاَّ أنهم جميعاً رفضوا الاحتلال، فضلاً عن رفضهم للمقترحات الإسرائيلية المبهمة بشأن إقامة دولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية، كونها ستاراً للسيطرة الإسرائيلية الدائمة الهادفة إلى طمس معالم الهوية الفلسطينية الوطنية، واعتبر الفلسطينيون الاحتلال الإسرائيلي دليلاً آخر على المخططات الصهيونية، الرامية إلى اقتلاعهم مما بقيَ لهم من وطنهم [8]. ومن ثمَّ العمل على إلغاء حق العودة للاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم الأصلية.

فبعد هزيمة العام 1967، تغيّر الوضع والأسلوب وحجم المشكلة، حيث ازداد عدد اللاجئين؛ فبعضهم كان لاجئاً وهاجر للمرة الثانية، وبعضهم طُرد من وطنه في الضفة الغربية وقطاع غزة فأصبح نازحاً. وإزاء شعور الإسرائيليين بالانتصار، أمعنوا في سن القوانين التي تتحايل على استيلاء الدولة على أراضي اللاجئين في إسرائيل، وكانت إسرائيل تتعامل مع هذه الأراضي بحذر، ترقباً لتسوية وصلح أو حرب. وبينما أصبحت مشكلة اللاجئين متفاقمة ومركّبة، ازداد إصرار إسرائيل على ايجاد حل لها على حساب العرب واللاجئين أنفسهم [9].

ثانياً: قضية اللاجئين في ضوء مشاريع التسوية الفلسطينية والعربية

1- مصير اللاجئين الفلسطينيين في حال تطبيق مشروع الدولة الديمقراطية في فلسطين عام 1968:

على أثر هزيمة 1967 واحتلال إسرائيل لِما تبقّى من أرض فلسطين التاريخية، وإجبار أحمد الشقيري على التنحّي عن رئاسة منظمة التحرير، صدر كُتيب عن حركة فتح تضمّن المنظور الفلسطيني لحل الصراع. وكان أهم ما جاء فيه: "**مفهوم الدولة الديمقراطية العلمانية**" كحلٍ للوجود اليهودي في فلسطين بأكملها، وشكّل هذا الحل الإطار العام للخطاب التاريخي، الذي ألقاه عرفات فيما بعد في الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1974 [10]. وحسب ما قاله صلاح خلف (أبو إياد): فإن حركة فتح كانت قد تبنّت بصراحة في 10 تشرين أول (أكتوبر) 1968، هدفها الاستراتيجي المتمثّل

---

[8]- أسامة أبو نحل، عبد الناصر سرور، **مشروع الكيان الفلسطيني في التوجه السياسي لدى بعض القيادات المحلية في الضفة الغربية (1967 – 1973)**)، Journal of Islam in Asia, International Islamic University- Malaysia، المجلد 7، العدد 2، ديسمبر 2010، ص32.

[9]- انظر: سلمان أبو ستة، **حق العودة مقدس وقانوني وممكن**، بيروت، منشورات المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2001، ص18-19؛ بلال الحسن، "**اللاجئون الفلسطينيون: المتاهة الخطرة**"، مجلة الدراسات الفلسطينية، بيروت، العدد 36، 1996، ص51؛ حسن نافعة، **المجتمع الدولي والقضية الفلسطينية**، القاهرة، مؤسسة دار الهلال، 1993، ص181.

[10]- إبراهيم أبو لغد، "**الجذور التاريخية لاتفاق غزة – أريحا**"، مجلة السياسة الفلسطينية، السنة الأولى، العددان 1، 2، نابلس، شتاء وربيع 1994، ص24-25.

في إنشاء دولة ديمقراطية في فلسطين، يعيش فيها: المسلمون والمسيحيون واليهود في وفاقٍ دون تمييز عنصري [11].

وبصرف النظر عن الأسباب التي دعت للقبول بمبدأ الدولة الديمقراطية في فلسطين، نصل إلى نتيجة ليس فيها لبس أو غموض، بأن تبنّي هذا النهج من الحلول لم يخرج إلى العلن فجأة، بل يبدو أنه كان يدور في ذهن قادة منظمة التحرير بعد هزيمة 1967 مباشرة، ولكنهم لم يجرؤا على الجهر بإعلانه، إلاَّ بعدما بات في قناعتهم أنهم لن يتمكّنوا من تحقيق هدف التحرير الكامل للتراب الفلسطيني، في ظل المتغيّرات الإقليمية والدولية الجديدة التي فرضتها تلك الحرب.

والجدير بالإشارة: أن يحيى حمودة الرئيس المؤقت لمنظمة التحرير، كان بدوره قد تبنّى في 3 كانون ثانٍ (يناير) 1968، مشروع الدولة الديمقراطية في حديثٍ أدلى به ونقلته عنه صحيفة النهار البيروتية [12].

وإجمالاً: فإن مشروع الدولة الديمقراطية هذا وإن كان قد اعترف بالتواجد اليهودي في فلسطين، سواء قبل عام 1948 أم بعده، فإنه يعني ضمناً حق اللاجئين الفلسطينيين بالعودة إلى ديارهم، وأن هذا المشروع لا يمس بحقوقهم القانونية والسياسية إطلاقاً. وإنما جاء طرحه في محاولةٍ، لإيجاد مخرج سياسي للقضية الفلسطينية برمتها. وفي التحليل الأخير: فإن القيادة الفلسطينية ممثلة بيحيى حمودة، وبقيادات حركة فتح وقتذاك، وعلى الرغم من قبولهم بالتواجد اليهودي في فلسطين، بخلاف ما كان عليه موقف الشقيري من قبل، بعدم الاعتراف بهذا التواجد، فإنهم احتفظوا بحق العودة للاجئين الفلسطينيين، أسوة بالتواجد اليهودي الذي بات أمراً واقعاً من وجهة نظرهم. أو بمعنى آخر: فإن السقف الرسمي الفلسطيني بقى عالياً، متمسكاً بالثوابت الوطنية لكافة المؤسسات الفلسطينية، سواء المنضوية تحت ذراع منظمة التحرير أو خارجها. وهذا مجرد طرح يتسم بقدرٍ عالٍ من المثالية غير الواقعية، دون اعتبار لكيفية التعايش بين الشعبين وفي أي إطار. وهنا تكمن بدايات بذور التناقض في الخطاب السياسي الفلسطيني، الخاص بمعالجة قضية اللاجئين. فهو في الوقت الذي يطرح فيه هذه الرؤية، يدرك في الوقت ذاته استحالة تطبيقها من منظورٍ إسرائيلي.

---

[11]– صلاح خلف، **فلسطيني بلا هوية**، لقاءات مع الكاتب الفرنسي إريك رولو، ترجمة: نصير مروة، د. ن، د. ت، ص113؛ عصام عدوان، **الدولة الفلسطينية في فكر ياسر عرفات**، غزة 1429هـ (2008م)، ص10.

[12]– مؤسسة الدراسات الفلسطينية، **اليوميات الفلسطينية**، المجلد 7، من 1968/1/1 إلى 1968/6/30. بيروت، مركز الأبحاث – منظمة التحرير الفلسطينية، كانون أول (ديسمبر) 1968، ص11–12؛ ولمزيدٍ من التفاصيل عن مشروع الدولة الديمقراطية في فلسطين، انظر: أسامة أبو نحل وآخرون، "**تأثير المتغيّرات السياسية على البناء الفكري وسياسات منظمة التحرير الفلسطينية من 1968 – 1974**"، تمَّ تحكيمه وقيد النشر في حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية بالكويت، أيلول (سبتمبر) 2012.

2- **مصير اللاجئين الفلسطينيين في حال تطبيق البرنامج المرحلي عام 1974:**

وكنتيجة لحرب العام 1973، وللدعوة التي طُرحت لعقد مؤتمر جنيف للسلام، بات على القيادة الفلسطينية أن تحدد موقفها من عقد هذا المؤتمر. فبعد العام 1973، وجدت الحركة الوطنية الفلسطينية نفسها أمام حالة جديدة واجهتها للمرة الأولى في تاريخها، **(فقد بات مطلوباً منها أن تحدد ماذا تريد؟)**. وتكمن الإجابة على ذلك السؤال: في إنه بعد انتهاء الحرب كان على تلك الحركة دراسة كافة النتائج التي ترتّبت على الحرب، وفي مقدمتها إمكانية تحقيق تسوية سياسية لِما سُمي بأزمة الشرق الأوسط، ومن ضمنها قضية الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967؛ فكان على منظمة التحرير أن تحدد مطالبها الرئيسية الممكنة في ضوء معطيات المرحلة، وفي مقدمتها فرض وجود وطني مستقل للشعب الفلسطيني، مما فتح حواراً واسعاً وعميقاً في صفوف المنظمة وكافة أبناء الشعب الفلسطيني في مختلف مناحي تواجدهم. وفي ذلك الوقت مارست قيادة منظمة التحرير سياسة اللا موقف، أي عدم اتخاذ موقف بعينه (السلبية السياسية)، وأتقنت لبعض الوقت تكتيكات التأجيل والمراوحة على الموقف ذاته، غير أن زخم الحدث الذي وقع بنشوب حرب 1973 وما تبعه من وقائع سياسية ومادية، لم يكن بالإمكان إدارة الظهر لها، فحتَّم على قيادة العمل الوطني الفلسطيني، سرعة الإمساك بجانبٍ من دفة الصراع في جوٍ جديد لم تعمل فيه من قبل [13].

وبالمجمل: فإنه بعد حرب 1973 ازدادت القناعة رسوخاً لدى القيادة الفلسطينية، بأن الحل العسكري للقضية الفلسطينية بات غير وارد، وترسّخت تلك القناعة بعدما رأت تلك القيادة، أن توجّه مصر وعددٍ من الدول العربية، متجهاً نحو القبول بتسوية سلمية لمجمل الصراع العربي الإسرائيلي. ولمَّا كان قد ثبت للقيادة الفلسطينية عدم القدرة ليس فقط على القضاء على إسرائيل، بل وعدم القدرة على استعادة الأراضي التي اُحتلّت عام 1967 عن طريق الحرب؛ فأدركت الثورة الفلسطينية هنا مخاطر بقاء الوضع على ما هو عليه؛ فبدأت في تليين مواقفها السياسية، وذلك ببعث رسائل علنية وسرية تعبّر عن استعدادها لأنصاف الحلول، وذلك من خلال ما يُسمى بسياسة المراحل أو المرحلية صيف العام 1974. وقد وجدت هذه السياسة استحساناً من جانب الأنظمة الرسمية العربية، التي سارعت بعقد قمة عربية في الرباط عام 1974، اعتبرت فيها منظمة التحرير ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني. وكذلك استحساناً عالمياً، حيث تمَّ استقبال ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير فى الجمعية العامة للأمم المتحدة في 13 تشرين ثانٍ (نوفمبر) من العام نفسه [14].

---

[13]- عيسى الشعيبي، **الكيانية الفلسطينية؛ الوعي الذاتي والتطور المؤسساتي 1947-1977م**، ط1، بيروت، مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، 1979، ص194.

[14]- إبراهيم أبراش، "**مفهوم الدولة الفلسطينية: النشأة والتطور**"، مجلة السياسة الدولية، العدد 157، القاهرة، يوليه 2004؛ طاهر شاش، **مفاوضات التسوية النهائية والدولة الفلسطينية: الآمال والتحديات**، ط1، بيروت، دار الشروق، 1420هـ (1999م)، ص35؛ الشعيبي، **الكيانية الفلسطينية**، ص213، 219، 226؛ مؤسسة الدراسات الفلسطينية: **قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي**، مج1، (1947-1974)، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1975، ص155-156.

وبالقبول الفلسطيني للبرنامج المرحلي، والذي ينص على تشكيل سلطة وطنية على أي جزء من فلسطين يُحرر أو تنسحب منه إسرائيل [15] (أي: الأراضي الفلسطينية التي احتلتها إسرائيل عام 1967)، يكون الفكر السياسي الفلسطيني قد خطا خطوة متقدمة نحو التسوية السلمية. وعليه: فقد بات على القيادة الفلسطينية التوافق مع المتغيّرات السياسية في المنطقة، وأن تقبل بحلولٍ لم تكن متلائمة وما ورد في الميثاق الوطني الفلسطيني. وبالتالي: بدأت قضية حق عودة مجمل اللاجئين تتراجع على سلم الأولويات الفلسطينية؛ فأي حل سياسي سوف يُطرح، كان يقتضي من القيادة الفلسطينية، القبول بالعودة إلى الأراضي التي أُحتلت عام 1967 فقط، ومن ثمَّ التفاوض حول مصير هؤلاء اللاجئين وحق عودتهم إلى ديارهم الأصلية لاحقاً، وإن بقيت تلك القيادة في أدبياتها وإعلامياً، تتحدّث عن ضرورة حق العودة لجميع اللاجئين وعدم تجاهل قضيتهم ومصيرهم. ويبدو من قراءة الحل المرحلي، أنه يقوم على فكرة مفهوم الأرض التي يمكن أن تقام عليها السلطة الفلسطينية، وليست الأولوية لقضايا أخرى كقضية اللاجئين. بمعنى أن الأساس في الحل هو قيام دولة أو سلطة، ثمَّ يأتي الحديث فيما بعد عن كيفية تسوية مشكلة اللاجئين في هذا الإطار.

3- مصير اللاجئين الفلسطينيين في اتفاقية كامب ديفيد عام 1978:

حسب قول السفير المصري محمود كريم، فإن اتفاق الإطار الذي تمَّ التوصّل إليه في كامب ديفيد في الولايات المتحدة، في الفترة من 5 – 17 أيلول (سبتمبر) 1977، والذي سُميَّ "إطار السلام في الشرق الأوسط"، لتناول تكوين كيان فلسطيني (حكم ذاتي)، لبعض النواحي الإدارية والإنسانية والنظامية، والذي لم يتناول أي رموز السيادة أو كيان دولة أو استقلال، ولا حتى الإشارة للقرار (194) والخاص بحق العودة، كان هو القاعدة والأساس فيما تلاه من اتفاقات مثل مؤتمر مدريد عام 1991، واتفاق أوسلو عام 1993، وما تبعهما من اقتراحات ومبادرات، اعتمدت أساساً على ما ورد في هذا الاتفاق (الإطار)، بإضافة فقرة هنا وتنازل هناك من قِبل هذا الطرف أو ذاك [16].

ففيما يخص القضية الفلسطينية في اتفاقية كامب ديفيد، فقد تضمّنت الاتفاقية إتاحة الفرصة لعودة الأفراد الذين نزحوا من الضفة الغربية وقطاع غزة عام 1967 [17]، بينما لم يرد في الاتفاقية ذكر للاجئين الفلسطينيين الذين هُجّروا من ديارهم عام 1948، ولا عن أي آلية لحل مشكلتهم.

وبالتالي: فإن إطار السلام في الشرق الأوسط وما تبعه من اتفاقية كامب ديفيد عام 1978، باتت النبراس التي على هديهما، يجب حل القضية الفلسطينية عامةً، ومشكلة اللاجئين الفلسطينيين بشكلٍ

---

[15]- أبو لغد، "**الجذور التاريخية لاتفاق غزة – أريحا**"، ص25.

[16]- كريم، **أوضاع اللاجئين والنازحين الفلسطينيين**، ص291.

[17]- يوسف حجازي، **أيام فلسطينية في القرن العشرين**، سلسلة دراسات (9)، ط1، غزة، المركز القومي للدراسات والتوثيق، 1999، ص47-48.

خاص. وهو ما حصل في حقبة أواخر السبعينيات ومجمل الثمانينيات من القرن الماضي، من خلال المفاوضات السرية التي تمّت بين القيادة الفلسطينية والإدارة الأمريكية، حيث تمكّنت الأخيرة من تطويع وترويض إرادة تلك القيادة، واقناعها بالحلول الجزئية، وكان الفضل في ذلك لوزير الخارجية الأمريكي جورج شولتز (George Shultz).

4- مصير اللاجئين الفلسطينيين في مبادرة السلام العربية عام 1982:

بخروج منظمة التحرير من بيروت صيف العام 1982، على أثر الغزو الإسرائيلي للبنان واحتلال عاصمتها بيروت، بدأ قادة المنظمة بالولوج في المشروع السياسي، بعدما فقد الفلسطينيون القاعدة الآمنة، التي كانت توفّر لها حرية الحركة والليونة في التحرك العسكري والسياسي، واستقلالية القرار الذي أضحى مرهوناً بسياسات الدول المضيفة وتوجهاتها، ورؤيتها للصراع العربي الإسرائيلي. وفوق هذا وذاك خسارة الورقة الضاغطة المتمثّلة بالكفاح المسلّح، لتثبيت دورها السياسي كطرفٍ وشريكٍ أساس في أي جهدٍ يتناول القضية الفلسطينية [18]. وبالتالي: بدأت منظمة التحرير الانخراط في الحلول السلمية الجزئية والمشروع السياسي؛ بإعلان الالتزام بكل قرارات الأمم المتحدة خاصةً القرار (181)، الذي يفضي إلى تقسيم فلسطين التاريخية إلى دولتين: عربية ويهودية؛ ففي 22 تموز (يوليه) 1982 نشرت وكالة الأنباء الفلسطينية الرسمية (وفا) بياناً يُعبّر عن ذلك الالتزام، ثمَّ سلَّم ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية للمنظمة، في 25 تموز (يوليه) – أي بعد ثلاثة أيام فقط، ماك كلوسكي (Mac Klwski) عضو الكونجرس الأمريكي، وثيقة تؤكّد قبوله بكل قرارات الأمم المتحدة الخاصة بالقضية الفلسطينية. وبذلك تكون المنظمة قد انتقلت نقلة نوعية، نحو تغيير جذري في العديد من التوجهات السياسية، والبدء بعملية جنوح للسلام [19].

ومهما يكن من أمر: فإنه بعد الغزو الإسرائيلي للبنان مباشرةً، وبينما بيروت محتلة انعقد مؤتمر القمة العربية الثانية عشرة في مدينة فاس المغربية خلال الفترة من 6 – 9 أيلول (سبتمبر) 1982، وتبنّى المشروع العربي للسلام الذي طرحته المملكة العربية السعودية، وهو النسخة المعدلة من مشروع الأمير فهد. وفي ختام أعمال المؤتمر تمَّ الإعلان عن ميثاق فاس للتسوية في الشرق الأوسط، والذي تضمّن بعض المبادئ التالية على أهميتها للقضية الفلسطينية بشكلٍ عام وقضية اللاجئين بشكلٍ خاص:

---

[18]- ماهر الشريف (الدكتور)، **البحث عن كيان، دراسة في الفكر السياسي الفلسطيني 1908-1993**، نيقوسيا، مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي، شركة F.K.A المحدودة للنشر، 1995، ص309-310؛ سامي محمد الأخرس، **تأثير المحددات والأبعاد الإقليمية والدولية على سياسات منظمة التحرير الفلسطينية من عام 1982-1996م**، رسالة ماجستير غير منشورة، غزة، جامعة الأزهر – غزة، 2009، ص60-61.

[19]- سمر مكاوي، "**المقاومة الفلسطينية سياسياً**"، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 129-131، أغسطس – أكتوبر، 1982، ص196؛ آلان غريش، **منظمة التحرير الفلسطينية: تاريخ واستراتيجيات نحو الدولة الفلسطينية**، باريس، منشورات سباغ – بابيروس، 1983، ص253.

1- انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية التي احتلتها عام 1967.
2- تأكيد حق الشعب الفلسطيني بتقرير مصيره، وممارسة حقوقه الوطنية الثابتة غير القابلة للتصرّف بقيادة منظمة التحرير ممثله الشرعي والوحيد، **وتعويض من لا يرغب في العودة.**
3- إخضاع الضفة الغربية وقطاع غزة لفترة انتقالية تحت إشراف الأمم المتحدة ولمدة لا تزيد عن بضعة أشهر.
4- قيام الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس [20].

ومما سبق بيانه: وعلى الرغم من قبول قيادة منظمة التحرير لتلك المبادئ التي أقرّتها قمة فاس، فإنه من خلال عرض بنود مشروع السلام العربي الذي وافق عليه المؤتمرون في قمة فاس، بإمكاننا التوقّف عند أهم محطاته التي تعنينا:

1- المشروع العربي المذكور يعترف صراحةً وللمرة الأولى رسمياً بشرعية دولة إسرائيل؛ كدولةٍ من دول منطقة الشرق الأوسط. مما يعني أن حاجز التردد في التعامل مع إسرائيل عند العرب، بدأ بالتلاشي والذوبان.
2- إن مجرد الاعتراف العربي والفلسطيني بإسرائيل كدولة؛ فهذا يتضمّن الاعتراف ضمنياً بوجود شعب يهودي كركنٍ من أركان مقومات الدولة، وهو ما قد انعكس على التناقض في الرؤية السياسية الفلسطينية من حيث التمسّك بالقرار (194) كأساس لحل قضية اللاجئين، وبين ما تفرضه التسوية السياسية من حلولٍ لتلك القضية.
3- إن العرب رسمياً منذ تبنّي ذلك المشروع، ألغوا من فكرهم السياسي مشروع تحرير فلسطين التاريخية، وباتوا يأملون فقط بأضعف الإيمان، المتمثّل بدولة فلسطينية على حدود الرابع من حزيران (يونيه) 1967.
4- إن العرب كما ورد في البند الرابع من المشروع، لم يطالبوا بعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم التي هُجروا منها عام 1948، وإنما صاغوا البند بصورةٍ تبدو مبهمة ومتعمدة، أي: تعويض من لا يرغب في العودة، مع أنه كان من الواجب على من صاغ ذلك البند التأكيد: "بحق عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم، مع تعويضهم على ما لحق بهم من أذى وأضرار مادية ونفسية".

5- مصير اللاجئين الفلسطينيين في إعلان الاستقلال الفلسطيني عام 1988:

---

[20]- جميل خرطبيل، **وأد منظمة التحرير الفلسطينية (الفردية والهيمنة، عدم الالتزام بالمبادئ، عدم المصداقية في الممارسة)**، نسخة إليكترونية بنظام Pdf، ص37-38؛ **مجلة فلسطين الثورة**، العدد 426، 1982/10/2؛ ي. د. ديمتريف، وآخرون، **نشأة وتطور حركة المقاومة الفلسطينية**. ترجمة: زهدي الشامي، القاهرة، دار العالم الجديد، 1990، ص77-78.

مع اقتراب نهاية ولاية الرئيس رونالد ريجان (Roland Regan) الثانية، وجد ريجان نفسه أمام تطور سياسي جديد خارج السياق الأمريكي؛ فاندلاع الانتفاضة الفلسطينية الأولى في كانون أول (ديسمبر) 1987، أجبر إدارته على الخوض من جديد في الصراع العربي الإسرائيلي. وأثناء الفترة الواقعة بين بداية عام 1988، وحزيران (يونيه) من العام نفسه، قام جورج شولتز وزير الخارجية الأمريكي بعدة جولات في منطقة الشرق الأوسط، طرح خلالها مشروعاً للحل قائماً على انعقاد مؤتمر دولي تحضره كافة قوى الصراع، وبدء مفاوضات حول الحكم الذاتي للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، تنتهي بمفاوضات للوضع النهائي بين الإسرائيليين ووفد أردني فلسطيني مشترك. غير أن مشروع شولتز استثنى الحديث عن أية حلول لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين، المتواجدين في الدول العربية التي تستضيفهم [21].

ثمَّ جاء إعلان الاستقلال الفلسطيني، الذي تمَّ تبنيه رسمياً من قِبل المجلس الوطني الفلسطيني في دورته التاسعة عشرة بالجزائر في 15 تشرين ثانٍ (نوفمبر) 1988، فقد كان لارتفاع حمى الانتفاضة في الأراضي المحتلة، دويٌّ كبير على منطقة الشرق الأوسط وعلى المستوى العالمي. لذلك ما كان للقيادة الفلسطينية تبنّي ذلك الإعلان بمعزلٍ عمَّا يدور حولها من تفاعلات مؤثّرة، دفعتها لاستثمار زخم تلك الانتفاضة إلى أبعد مدى. وفي السياق نفسه: فإن الباحث المتمعن بتاريخ تلك الفترة، لا يمكن له تجاهل القرار الأردني المهم بفك الارتباط رسمياً بين المملكة الأردنية الهاشمية والضفة الغربية في 31 تموز (يوليه) من العام نفسه، بعد أن رفض الملك حسين فكرة قيام الأردن بالتحدّث نيابةً عن الفلسطينيين [22]. والذي يبدو للوهلة الأولى أنه لم يأتِ من فراغٍ أو اعتباطٍ، أو إن شئنا الدقة عن حُسن نية من الأردن؛ وإنما يأتي ضمن تفاهمات إقليمية ودولية، تمَّ التوصّل إليها لحلحلة القضية الفلسطينية ومحاولة إيجاد حلٍ سلميٍّ لها.

وبقراءة إعلان الدولة والبيان السياسي، يتضح أن التوجّه الجديد لا يكتنفه غموض أو إلتواء، فهو يقوم على أسس الاعتراف بوجود إسرائيل، وأن الدولة الفلسطينية تقوم على جزءٍ من التراب الفلسطيني، والالتزام بترتيبات الأمن لجميع دول المنطقة بما فيها الدولة الفلسطينية، وأن هدف الاستقلال الوطني لا رجعة عنه مهما كانت التضحيات، وأن المؤتمر الدولي يُعقد على قاعدة القرارين: (242) و(338)، وضمان الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني، حيث ورد في الوثيقة إشارة إلى الدولتين اللتين أقرهما القرار (181) لعام 1947 [23]. والذي لا مراء فيه أن وثيقة

---

[21]– ضياء أيوب، "**ملامح السياسة الأمريكية تجاه قضية اللاجئين (1967–2004)**"، موقع المجموعة 194؛ http://www.group194.net/index.php/mode=article&id=18213 2008/5/11؛

[22]– رشيد الخالدي، **منظمة التحرير الفلسطينية**. في: وليام كوانت (محرر)، **كامب ديفيد بعد 10 سنوات**، ط1، القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1410هـ (1989م)، ص379.

[23]– أحمد نافع، **الطريق إلى مدريد**، ط1، القاهرة، مطابع الأهرام التجارية، 1414هـ (1993م)، ص57–58.

إعلان الاستقلال الفلسطيني تلك، تجاهلت الميثاق الوطني الفلسطيني جملةً وتفصيلاً، بقبولها لكافة القرارات الدولية المتعلّقة بالقضية الفلسطينية [24]، التي تنتقص من حقوق الشعب الفلسطيني.

وبالتالي: فإن هذا الإعلان يُعدّ تحولاً تاريخياً مهماً في الفكر السياسي الفلسطيني، يبيّن حالة الإرباك التي داهمت القيادة الفلسطينية، منذ خروجها من بيروت مروراً بالخروج الثاني من طرابلس؛ فالولوج نحو الحلول التسووية، ثمَّ حرب المخيمات، وأخيراً: اندلاع الانتفاضة وبروز التيار الإسلامي المنافس لمنظمة التحرير داخل الأراضي المحتلة، مما دعا تلك القيادة للتعجّل في قطف الثمار التي لم تكن قد نضجت بعد.

وعليه: فإن وثيقة الاستقلال الفلسطيني التي تجاهلت الميثاق الوطني الفلسطيني، والقبول بقرار تقسيم فلسطين رقم (181)، والذي يدعو إلى تقسيم فلسطين إلى دولتين: إحداهما عربية والأخرى يهودية، وكذلك إقامة اتصالات وعلاقات مع أطرافٍ إسرائيلية وُصفت بالمعتدلة، تُبرز تحولاً آخر متقدماً في الفكر السياسي الفلسطيني. والأمر الخطير حقيقةً في وثيقة الاستقلال الفلسطيني، هو قبول منظمة التحرير للقرار الدولي (181)؛ فالمنظمة بذلك قبلت بحسن نية أو بغير ذلك بيهودية دولة إسرائيل. وهنا تبرز إشكالية فكرية في سياسة قيادة المنظمة بعدم قدرتها على استقراء المستقبل، وعدم فهمها للمخططات الإسرائيلية المعلنة منذ فترة طويلة، وأن ما كان يعني تلك القيادة هو الحصول على جزءٍ من الكعكة السياسية في المنطقة، مهما كان حجم الجزء الذي ستحصل عليه، ومهما كان الثمن المراد دفعه لقاء حصولها عليه.

ولذلك: فإن معنى القبول الفلسطيني بالقرار (181)، هو إسقاط حق العودة للاجئين الفلسطينيين بصورةٍ مبطّنة. إذ لا يُعقل أن تقبل إسرائيل ولا المجتمع الدولي، بعودة هؤلاء اللاجئين إلى أراضٍ اعترف الفلسطينيون رسمياً بأنها تخص شعباً آخر غير الشعب الفلسطيني، وذلك بصرف النظر عن الادعاءات الإعلامية الرسمية الفلسطينية، في حق اللاجئين بالعودة إلى الأراضي الفلسطينية التي اُحتلت عام 1948. ثمَّ وهو الأهم فإن الموافقة الفلسطينية بالقرار (242)، والذي ينص على تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين، تعني إمكانية التفاوض مع الطرف الإسرائيلي، على عودة عددٍ معين من هؤلاء اللاجئين وليس جميعهم. ومما يلفت الانتباه أن الجزء المخصص لإسرائيل كدولة وفقاً للقرار المذكور، يتضمّن المناطق التي خرج منها اللاجئون الفلسطينيون، وبالتالي: فإن الاعتراف الفلسطيني بهذا القرار يعني تسوية مشكلة اللاجئين في إطار الدولة العربية (الفلسطينية)، التي كان من المفترض أن تقوم وفقاً للقرار (181)، ولاحقاً فيما يتم الحديث عنه الآن من حل الدولتين. وعليه: يقتصر مفهوم تسوية مشكلة اللاجئين، على مبدأ التعويض وليس العودة.

ثالثاً: قضية اللاجئين في مفاوضات واشنطن

---

[24]– ذياب مخادمة، **منظمة التحرير الفلسطينية**. في جواد الحمد (محرر): المدخل إلى القضية الفلسطينية، ط1، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمّان 1997، ص341.

بعد انتهاء حرب الخليج الثانية مطلع العام 1991، وخروج العراق مهزوماً فيها، فإن الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، وجها الدعوة في 18 تشرين أول (أكتوبر) 1991 لعقد مؤتمر السلام في مدريد، كما وجهّت الإدارة الأمريكية رسائل تطمينات للأطراف معبرةً عن وجهة النظر الأمريكية بشأن المفاوضات وجوانب التسوية. وكل تلك الرسائل حمل مضمونها جميع اشتراطات رئيس الوزراء الإسرائيلي اسحق شامير [25]. وكان أهم ما تضمنه خطاب الدعوة للمؤتمر، أن تتركّز المفاوضات بين العرب وإسرائيل على القرارين: (242)، و(338). والمعروف تاريخياً أن القرار (242)، يشير في مضمونه إلى تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين، دون تحديد على أنهم الفلسطينيون. الأمر الذي أفسح المجال أمام الإسرائيليين، ليطرحوا تفسيرهم الخاص بهذا القرار، على أنه يشمل كذلك اللاجئين اليهود الذين هاجروا إلى إسرائيل من الدول العربية بعد انتهاء حرب العام 1948 [26].

وانقسمت محادثات مدريد للسلام بين العرب وإسرائيل، إلى مسارين: **الأول:** محادثات ثنائية تجري بين أطراف النزاع العربية (الأردن وسوريا ولبنان والفلسطينيين)، وبين إسرائيل مباشرة. **والثاني:** محادثات متعددة الأطراف، تتناول المواضيع الرئيسية التي يتطلّب حلّها تعاون جميع الأطراف. وانحصرت مناقشة قضية اللاجئين الفلسطينيين في المحادثات متعددة الأطراف (لجنة التسيير)، التي بدأت رسمياً في العاصمة الروسية (موسكو) في كانون ثانٍ (يناير) 1992، وتشكّلت معها "**مجموعة عمل اللاجئين**"، التي تنحصر مهمتها في سبع نقاط أساسية هي: قاعدة البيانات، **ولم شمل الأسر**، وتنمية المصادر البشرية، والتدريب المهني وخلق فرص العمل، والصحة العامة، ورعاية الطفولة، والبنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية. وتمَّ تكليف عدة دول هي: النرويج وفرنسا والولايات المتحدة وإيطاليا والسويد والاتحاد الأوروبي، برعاية كل نقطة من هذه النقاط، وتحديد الاحتياجات وإعداد تقارير الإنجاز التي تعرض في جلسات المناقشة. وقد عقدت "مجموعة عمل اللاجئين" تلك ثماني جلسات مكتملة، صاحبتها عقبات قللت من مستوى أدائها. فقاطعت إسرائيل اجتماعها الثاني في العاصمة الكندية (أوتاوا) في آيار (مايو) 1992، وثار جدل بين الوفدين الإسرائيلي والفلسطيني حول مشاركة إسرائيل في هذه المجموعة، كما قوطعت مناقشة قضية "**لم الشمل**" عندما ثار جدل آخر.

---

[25]– شاش، **مفاوضات التسوية النهائية والدولة الفلسطينية**، ص45–46؛ طاهر شاش، **المواجهة والسلام في الشرق الأوسط: الطريق إلى غزة – أريحا**، ط1، القاهرة، دار الشروق، 1415هـ (1995م)، ص206–207؛ جمال مصطفى عبد الله السلطان، **الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط (1979–2000)**، ط1، عمَّان، دار وائل للنشر والتوزيع، 2002، ص258.

[26]– أحمد صدقي الدجّاني، **أزمة الحل العنصري لفلسطين وسبل تحريرها**، ط1، القاهرة، دار المستقبل العربي، 1999، ص346.

ومن ثمَّ دعت الجامعة العربية إلى مقاطعة المحادثات متعددة الجوانب، احتجاجاً على السياسة الإسرائيلية في معالجة موضوع اللاجئين [27].

وكانت الإدارة الأمريكية قد سعت إلى جعل لجنة اللاجئين في المفاوضات متعددة الأطراف، مجرد مكان للتداول في الجوانب الإنسانية، على اعتبار أن المفاوضات السياسية والبحث في مواضيع العودة والتعويض وإعادة التوطين، مكانها المفاوضات الثنائية [28]. وبالتالي: أصبح عمل لجنة اللاجئين ينحصر فقط في توفير قاعدة بيانات عن الأشخاص الذين نزحوا نتيجةً لحرب عام 1967 [29]؛ بالإضافة إلى اليهود الذين هاجروا من الدول العربية بعد عام 1948. وبذلك تمَّ تعويم مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، وإغراقها في إطار أوسع، بدخول قضية اليهود وتعويضاتهم في المعادلة. ويبدو أن الهدف من وراء ذلك، مقايضة هؤلاء اليهود باللاجئين الفلسطينيين، في حين أن المفاوضات لم تُشر بأي كلمة إلى حق العودة للاجئين عام 1948، بعد أن تجاهلت كافة القرارات الدولية، بما في ذلك القرار (194) [30].

وإذا نظرنا إلى الأسس والقواعد التي قامت عليها عملية السلام في مدريد، نجد أن كل طرف وضع أُسساً تختلف عن الأسس التي وضعها الطرف الآخر، ولكن الجانب العربي على ما يبدو أعياه كثرة الضغوط التي تعرّض لها؛ فلم يُقدّم الأُسس التي تستند إلى القانون الدولي أو قرارات الأمم المتحدة. وعلى ذلك: جاءت أُسس السلام على الشكل الذي تراه إسرائيل من [31]:

1- إقامة حكم ذاتي في الضفة الغربية وقطاع غزة للسكان وليس للأرض.
2- بعد مرور عدة سنوات من تسوية الحكم الذاتي، تبدأ المفاوضات حول الحل النهائي لموضوع الأرض.
3- رفض حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير أو الدولة المستقلة.
4- استثناء مدينة القدس من مفاوضات التسوية في المراحل الأولى.
5- **عدم الاعتراف بحقوق الملايين من اللاجئين الفلسطينيين المقيمين خارج الضفة الغربية وقطاع غزة.**

---

[27]- كريم، **أوضاع اللاجئين والنازحين الفلسطينيين**، ص305-306؛ **موقع المعرفة / الجزيرة ملفات خاصة 2011 اللاجئين؛**

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/523E7CFF-1650-4C94-A659-6F9D774D0AD1.htm?wbc_purpose=Basic

[28]- محمد خالد الأزعر، "**التسوية السلمية وقضية اللاجئين الفلسطينيين**"، مجلة صامد الاقتصادي، عمَّان، العدد 105، 1996، ص57.

[29]- جواد الحمد (محرر)، **المدخل إلى القضية الفلسطينية**، ط1، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمَّان 1997، ص701.

[30]- نعوم تشومسكي، **الولايات المتحدة ومسألة اللاجئين**، في: نصير عاروري (محرر)، **اللاجئون الفلسطينيون حق العودة**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2000، ص132.

[31]- سعيد خليل المسحال، **ضياع أمة**، ط1، لندن، الرافد للنشر والتوزيع، 1994، ص165-166.

ومما سبق ذكره عن أسس وقواعد عملية السلام في مدريد كما تراه إسرائيل، يتضح لنا: أن مسألة الاعتراف بحق اللاجئين بالعودة إلى فلسطين التاريخية، ليست واردة في حسبان الطرف الإسرائيلي، لأن ذكر ذلك معناه قبول الإسرائيليين بالانتحار الجماعي، ويتعارض مع مطالبة إسرائيل بالاعتراف بيهودية الدولة، ويتعارض أيضاً مع مكوّنات الشخصية اليهودية التي تقوم على أساس البقاء والنقاء، وهو ما يتعارض مع أي درجة من درجات العودة. ومن وجهة النظر الإسرائيلية فإن أي تسوية سلمية تتضمن عودة للاجئين، تعني سقوط كل المقولات الصهيونية التي قامت عليها إسرائيل كدولة. ومن ثمَّ فقدان إسرائيل لأسس شرعية تواجدها، وأن كافة جهود الإسرائيليين التي بذلوها لإنشاء دولتهم منذ أواخر القرن التاسع عشر، سوف تذهب أدراج الرياح. ويبدو أن القيادة الفلسطينية كانت تعي ذلك وتدركه، وأنها كانت تُدرك بأنه لن يتم التوصّل إلى تسوية سلمية مع إسرائيل، دون الموافقة على تقديم تنازلٍ ما بشأن قضية اللاجئين.

لذا: وجدت القيادة الفلسطينية نفسها تندفع بقوة في سباقٍ مع الزمن، لتحقق أي محادثات مباشرة مع إسرائيل مهما كان الثمن، الأمر الذي دفعها للتخلّي عن الوفد الفلسطيني في واشنطن الذي كان متشبثاً بمواقفه التفاوضية؛ لتفتح قنوات سرية مع إسرائيل. تلك القنوات التي سارت بوتيرةٍ متسارعة في العاصمة النرويجية (أوسلو)، حيث قدّمت القيادة الفلسطينية كل ما في جعبتها لإسرائيل، وفي الوقت نفسه كانت الأخيرة، تُدرك أنه ليس بمقدورها إيجاد قيادة بديلة لمنظمة التحرير من داخل الأراضي المحتلة. كما أدركت أن العالم العربي عموماً والساحة الفلسطينية خصوصاً، بدأت تشهد ظهور قوى الإسلام السياسي، التي يمكنها تعطيل الفرص السانحة لصنع سلام بالمقاس الإسرائيلي. ومن ثمَّ أدرك إسحق رابين رئيس الوزراء الإسرائيلي الجديد عن حزب العمل، أن القيادة الفلسطينية باتت جاهزة نفسياً وعملياً لإعطاء كل شيء، في مقابل الاعتراف بمنظمة التحرير [32].

رابعاً: قضية اللاجئين في اتفاق أوسلو

ومهما يكن من أمر: فقد تمّ التوصّل إلى اتفاق إعلان مبادئ بين منظمة التحرير والحكومة الإسرائيلية في مدينة أوسلو النرويجية، عُرف باتفاق أوسلو وتمَّ التوقيع عليه رسمياً في واشنطن في 13 أيلول (سبتمبر) 1993. ووفّر هذا الاتفاق وضعاً قوياً ومريحاً إقليمياً ودولياً للحكومة الإسرائيلية، لكي تمضي على المسار الفلسطيني في مراكمة الوقائع السياسية والخطوات العملية، التي تسمح لها إلى حدٍّ بعيد بفرض تصوّرها للحل الدائم، وهو حل قائم بحده الأدنى على ضم القدس الكبرى، والكتل الاستيطانية ذات الكثافة السكانية، أو ذات الموقع الحيوي، وتعيين غور الأردن حدوداً أمنية لإسرائيل، ووضع اليد على مصادر المياه، **ومنع اللاجئين والنازحين من العودة تنفيذاً لمخطط**

---

[32]– محمد حسنين هيكل، **المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل: سلام الأوهام، أوسلو – ما قبلها وما بعدها (3)**، ط7، القاهرة، دار الشروق، 2001، ص257.

التوطين، ومن ثمَّ التوافق على تأجيل قضايا القدس والحدود والمستوطنات واللاجئين إلى مرحلة الحل النهائي [33].

كما خلا نص اتفاق أوسلو وملاحقه الأربعة من استخدام مفاهيم مستقرة في القانون الدولي، مثل: حق تقرير المصير والسيادة والاحتلال أو القوة المحتلة، واكتفى بالإشارة في المادة (3) فقرة (ج) إلى الحقوق المشروعة؛ مما سمح لإسرائيل في التلاعب بالاتفاق كيفما شاءت. كما إن الاتفاق خصَّ بالذكر فقط قراري مجلس الأمن: (242) لعام 1967، و(338) لعام 1973، ولم يأتِ على ذكر قرار التقسيم (181) لعام 1947، **أو القرار (194) لعام 1948 الخاص بعودة اللاجئين أو تعويضهم**. ولذلك قام الاتفاق بإجراء معاملة تفضيلية للاجئين؛ فاختار من بينهم نازحي عام 1967 كمرشحين للعودة، ضمن ترتيبات الارتباط والتعاون مع مصر والأردن. وفيما يخص لاجئي عام 1948، فإن الاتفاق لم يغلق الباب أمام البحث في مشكلتهم، ودعا إلى إنشاء لجنة دائمة ذات اهتمام مشترك للتعاون مع القضايا الأخرى، ولم يتم وضع تلك المسألة ضمن قرار الأمم المتحدة بعودة اللاجئين، بل ترك بند عودة اللاجئين لإسرائيل، لتكيّف تعاملها مع تلك المسألة على النحو الذي تراه مناسباً لها [34].

وفيما يخص موضوع اللاجئين، فقد اعتبرت المجموعة الخاصة باللاجئين أو ولايتها العامة، بأنها تنحصر في رفع المعاناة عن الأشخاص الذين أدّى الصراع العربي الإسرائيلي إلى تشريدهم، وأن أساس عملها هو افتراض أن تحسين الأحوال المعيشية للاجئين الفلسطينيين، والبحث عن حلٍّ سياسي يكمّل أحدهما الآخر، بحيث أن أية انجازات في مجال تحسين ظروف المعيشة اليومية لهؤلاء اللاجئين، لا يستوجب المساس بالوضع السياسي للمشكلة. وعليه: فخلال الاجتماعات أصرَّ الجانب الإسرائيلي، على قيام الدول العربية بمعالجة مشكلة اللاجئين في أراضيها عبر التوطين، وأن يتحمّل المجتمع الدولي مسئولية إعادة توطين اللاجئين داخل الأراضي المحتلة عام 1967 [35]. وبالتالي: فقد تجاهل اتفاق أوسلو مشكلة اللاجئين الذين يشكّلون حوالي 60% من الشعب الفلسطيني، وترك مصيرهم مجهولاً ومفتوحاً أمام مخططات التوطين والتهجير، وتمَّ تأجيل قضيتهم إلى مفاوضات الحل النهائي بعد عامين من موعد تطبيق الاتفاق؛ فأصبحت نتيجة المفاوضات رهناً بإرادة إسرائيل. وبالنظر إلى الاتفاق فإنه عمل على تجزئة مشكلة اللاجئين، وتمَّ تحويلها إلى قضية عربية إسرائيلية،

---

[33]– المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، **خمس سنوات على اتفاق أوسلو**، ط1، بيروت، شركة دار التقدم العربي للصحافة والطباعة والنشر، دمشق، الأوائل للنشر والتوزيع، 2001، ص19؛ جهاد أبو طويلة، "**مدينة القدس: دراسة في الصراع الإقليمي ومقترحات التسوية**"، كتاب مؤتمر القدس (المؤتمر الرابع)، غزة، مؤسسة القدس الدولية، 2010، ص299–300.

[34]– مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، "**الاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي: الفرص والمخاطر**"، عدد 18، القاهرة، 1993، ص30.

[35]– جواد الحمد، **مستقبل السلام في الشرق الأوسط**، عمّان، المؤسسة المتحدة للدراسات والبحوث، 1994، ص70.

يجري بحثها في إطار مفاوضات متعددة الأطراف [36]. ولم يرد في اتفاق أوسلو أي نص مباشر يتضمّن تعبير حق العودة للاجئين؛ فالاتفاق أهمل القرار الدولي (194) إهمالاً تاماً، ذلك القرار الذي ينص على العودة الفورية لهؤلاء اللاجئين إلى ديارهم [37].

وبالتالي: فإن اتفاق إعلان المبادئ (أوسلو)، لم يفتت الشعب الفلسطيني فقط بين أهالي نابلس وأريحا، وبين أهالي رام الله وغزة، وهؤلاء هم أصحاب الانتفاضة الفلسطينية الأولى، كما أن هذا الاتفاق لم يُشرّع انقساماً بين أهل الداخل والخارج فحسب، وإنما أغلق باب الأمل أمام ملايين اللاجئين في الشتات. فأحد أكبر التنازلات في هذا الاتفاق، أنه محصور في غزة وأريحا، وفيه بند يتحدّث بلهجة صحفية عن عودة جزء من لاجئي الشتات، الذين غادروا الأرض المحتلة بعد حرب 1967. ولكن نظراً إلى أن الاتفاق يتحدّث عن لاجئي 1967 لا شعب 1948، فهذا يعني أن منظمة التحرير، تخلّت عن مطلبها بحق العودة الذي كان في جوهر معتقداتها [38].

وكان المسؤولون الفلسطينيون قد اعترضوا على إقامة أي مشاريع، تفرض أو تشجع اللاجئين الفلسطينيين على البقاء في أماكن تواجدهم الحالية، ورأوا أن مثل هذه المشاريع تتعارض مع مطالبتهم بحق العودة. أما المسؤولون الإسرائيليون فقد رفضوا "**حق العودة المطلق**" لجميع اللاجئين والنازحين الفلسطينيين، واعتبروا ذلك تهديداً مباشراً لاستقرار دولتهم. كما تخوّفوا من عودة ملايين الفلسطينيين وأبنائهم لسببين رئيسيين هما:

1- تأثير هذه الأعداد الكبيرة من اللاجئين على التركيبة السكانية والمجتمع الإسرائيلي، الذي أقام مدنه على بقايا مدن وقرى فلسطينية، مما يعرّض الطابع اليهودي للدولة للخطر.

2- قد يشكل بعض هؤلاء اللاجئين خطراً على الأمن الإسرائيلي، وذلك بتعاونهم مع ما سمتهم "المتطرفين" الفلسطينيين، في ضرب المصالح الإسرائيلية في الداخل.

وتفنّد إسرائيل الإدعاء الفلسطيني في "**حق العودة المطلق**"، وتقول: إن القرار (194) تمَّ إقراره بوصفه توصية غير ملزمة. كما تدّعي بأن "**حق العودة المطلق**" لا يتناغم مع الظروف التاريخية، لكون مشكلة اللاجئين والنازحين الفلسطينيين نتيجة مباشرة لحربي عام 1948، و1967، اللتين فُرضتا على إسرائيل من قبل جيرانها العرب. واتسم الموقف الإسرائيلي من مسألة دفع التعويضات للاجئين الفلسطينيين بالتحفّظ، إذ تربط بينه وبين التعويضات التي ترى ضرورة دفعها للاجئين اليهود، الذين غادروا البلاد العربية بعد قيام دولة إسرائيل. وفي المقابل: تقدّم إسرائيل حلاً لقضية اللاجئين بناءً على الأسس التالية:

---

[36]- قيس عبد الكريم، وآخرون، **سلام أوسلو بين الوهم والحقيقة**، ط1، بيروت، شركة التقدم العربي للطباعة والنشر، 1998، ص9.

[37]- قيس عبد الكريم، وآخرون، **الطريق الوعر: نظرة على المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية من مدريد إلى أوسلو**، ط1، بيروت، شركة التقدم العربي للصحافة والطباعة والنشر، 1998، ص22.

[38]- جورج المصري، **غزة – أريحا تسوية مستحيلة**، ط1، القاهرة، مركز الحضارة العربية للإعلام والنشر، 1995، ص34.

1- توطين اللاجئين الفلسطينيين وأحفادهم في الأماكن التي يسكنونها حالياً.
2- تقديم معونات دولية لتحسين الأوضاع المعيشية للاجئين في مخيماتهم.
3- عودة بعض اللاجئين مقصورة على اعتبارات إنسانية [39].

وكانت إسرائيل قد صممت في اتفاقية كامب ديفيد، على الفصل بين اللاجئين الذين غادروا ديارهم قبل وأثناء عام 1948، وبين النازحين الذين غادروا الضفة الغربية وقطاع غزة عام 1967. ويأتي الإصرار الإسرائيلي على عودة النازحين فقط إلى الدولة الفلسطينية المأمول قيامها، أو على الأقل إلى مناطق الحكم الذاتي بشروطٍ وُضّحت في اتفاق أوسلو. ويبدو أن هناك إجماعاً إسرائيلياً داخلياً من الحكومات الإسرائيلية ومعظم فئات وأحزاب إسرائيل، على عدم تناول موضوع اللاجئين الذي يجب أن يعودوا إلى الأراضي التي أُقيمت عليها دولة إسرائيل عام 1948، أو إسرائيل ما قبل 1967، لا من الناحية السياسية ولا حتى من الناحية الإنسانية. وحتى يومنا هذا، لم يرد أي ذكر للاجئين في أي وثيقة وقّعت عليها إسرائيل. وقد أثار اتفاق أوسلو جدلاً في الأوساط الإسرائيلية، لمجرد ذكر أن موضوع اللاجئين ضمن المواضيع الأخرى المؤجّلة، وأنه مجرد محل تفاوض في المرحلة النهائية [40].

وإذا كان اتفاق أوسلو بكل مراحله لم يتعرّض للاجئين، فإنه أسهب في تفصيلات معالجة مسألة النازحين أو المرحلين. وحسب ما يقوله سليم تماري: فإنه بتوافقٍ مع الفوارق الواردة في مؤتمر مدريد للسلام، وفّر اتفاق أوسلو شروطاً لحل قضية نازحي العام 1967، وذلك في سياق لجنة رباعية، تمثّل: الأردن ومصر وإسرائيل والفلسطينيين. وعقدت اللجنة الرباعية المستمرة اجتماعاً على مستوى وزاري في عمّان في آذار (مارس) 1995، بعد توقيع اتفاق السلام الإسرائيلي الأردني، وقررت عقد اجتماعات بين حينٍ وآخر على مستوى الخبراء (اللجنة الفنية)، ومرة كل ثلاثة أشهر على المستوى الوزاري، للبحث في التوصيات التي ترفعها اللجنة الفنية. وكان إطار مرجعيتها اتفاق إعلان المبادئ (أوسلو) المادة رقم (12)، واتفاق السلام الإسرائيلي الأردني، وتلك البنود الواردة في اتفاقية كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل ذات الصلة بالنازحين. فقد تضمّنت اتفاقية كامب ديفيد إشارة قوية إلى إعادة النازحين، وفقاً لجدول زمني يتجاوز الفترة القصوى للحكم الذاتي خمسة أعوام، ومثل هذا الجدول الزمني لم يتضمنه اتفاق أوسلو [41].

وبالمجمل: فإن السلبية الكبرى في اتفاق أوسلو، أنه قلل من أهمية مرجعية الأمم المتحدة في الاختصاص بموضوع اللاجئين؛ فكافة الدول التي تبنّت في الجمعية العامة القرار (194)، كانت تُعيد تأييده كل عام منذ تاريخ إقراره في عام 1948 وحتى العام 1993، بما فيها الولايات المتحدة، بينما

---

[39]- **موقع المعرفة / الجزيرة ملفات خاصة 2011 اللاجئين.**

[40]- كريم، **أوضاع اللاجئين والنازحين الفلسطينيين**، ص326.

[41]- سليم تماري، **مستقبل اللاجئين الفلسطينيين: أعمال لجنة اللاجئين في المفاوضات المتعددة الأطراف، واللجنة الرباعية**، ط1، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1996، ص32-34.

كانت تعارضه إسرائيل منفردة باستمرار. لكن ابتداءً من عام 1993 بدأت الولايات المتحدة بمعارضة القرار، مدعيةً بأنه أصبح من اختصاص اتفاق أوسلو، وبذلك انتقل موضوع اللاجئين من المحافل الدولية إلى المعالجة الثنائية [42]. بل وأخطر من ذلك، فإن اتفاق واشنطن الموقّع في 25 أيلول (سبتمبر) 1995، والمعروف باتفاق أوسلو (2)، حوّل موضوع حق اللاجئين القانوني والسياسي في العودة، إلى موضوع إنساني يخضع لرحمة وسماحة إسرائيل في لم وجمع شمل العائلات، مما يُفقد اللاجئين عنصراً هاماً وأساسياً في كفاحهم من أجل تكريس حق العودة [43].

ومهما يكن من أمر: فإن معظم اللاجئين أيقنوا أن نهج منظمة التحرير، المتمثّل في اتفاق أوسلو أو ربما قبل ذلك بجنوحها للسلام مع إسرائيل، سيجعلهم ثمناً لهذا السلام وضحيته، وذلك وسط تزايد المؤشّرات على أنهم يشكّلون عقبة كبرى في سبيل التسوية [44]. مما خلق حالة من التناقض، على مستوى التعامل السياسي الفلسطيني مع قضية اللاجئين. أما من ناحية موقف المؤسسات والمنظمات والهيئات الفلسطينية، التي تعمل في إطار دعم وتبنّي قضية اللاجئين، فإن موقفها يقوم على التطبيق الكامل للعودة وليس التعويض فقط، وذلك على عكس الموقف الرسمي الفلسطيني.

خامساً: قضية اللاجئين في مفاوضات الحل النهائي

بعد نشأة السلطة الفلسطينية رسمياً في منصف العام 1994، بدأت مفاوضات قضايا الحل النهائي بين الفلسطينيين والحكومات الإسرائيلية المتعاقبة؛ فبدأت مفاوضات المرحلة الانتقالية كما تمَّ الاتفاق عليه، بعد مضي ستة أشهر من اتفاق إعلان المبادئ، وهو موعد الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة وأريحا. وبعد ما لا يزيد على ثلاث سنوات تبدأ مفاوضات الوضع النهائي، حيث سيتم بحث القضايا المعلّقة وأهمها: القدس واللاجئون والمستوطنات والترتيبات الأمنية والحدود. وفي آيار (مايو) 1995، كما سبق الإشارة، عقدت اللجنة الرباعية – التي دعا إليها "إعلان المبادئ" – اجتماعها الأول في الأردن. واتفق المفاوضون في ذلك الوقت على إعادة تنظيم جدول أعمال اللجنة وتقسيمها إلى هيئتين: **الأولى:** تضم إسرائيل ومصر، في حين تضم **الثانية:** الأردن وتجتمع هاتان الهيئتان كل شهرين أو ثلاثة، وتضعان تصوراً لنشاطات لجنة الخبراء الفنيين، وهي لجنة مهمتها متابعة ومناقشة القضايا الخاصة بنازحي عام 1967 وتجتمع كل ثلاثة أسابيع [45].

كما سبق الإشارة؛ ففي عهد الرئيس بيل كلينتون (Bill Clinton) استمرت السياسة الأمريكية على نهجها القديم، فيما يخص مشكلة اللاجئين الفلسطينيين وربما أسوأ، وذلك عندما امتنعت إدارته

---

[42]– شاش، **المواجهة والسلام في الشرق الأوسط**، ص299.

[43]– كريم، **أوضاع اللاجئين والنازحين الفلسطينيين**، ص339.

[44]– المرجع السابق، ص340.

[45]– **موقع المعرفة / الجزيرة ملفات خاصة 2011 اللاجئين.**

عن التصويت على القرار (194)، ولأول مرة منذ صدوره عام 1948 [46]. فقد برر كلينتون ذلك بقوله: "**أن النصوص كانت مرجعية في مرحلةٍ لم تكن فيها مفاوضات بين العرب وإسرائيل، وأن المرجعية اليوم هي المفاوضات الجارية بين الطرفين**". بل وطالب بإتاحة الفرصة للفلسطينيين والإسرائيليين؛ ليبلوروا بأنفسهم مرجعية المفاوضات [47]. وفي تصريحٍ آخر لكلينتون في 2 تموز (يوليه) 1999، قال: بأن اللاجئين الفلسطينيين يمكنهم العيش حيثما شاءوا، إلاَّ أن إسرائيل قد اعترضت على تصريحه ذلك؛ مما دفع وزارة الخارجية الأمريكية إلى التأكيد بأن ما أعلنه كلينتون، لا يمثّل تغيّراً في السياسة الأمريكية تجاه قضية اللاجئين [48].

وحتى العام 2000 وانعقاد قمة كامب ديفيد في ذلك العام، فشلت كل المحاولات الأمريكية لجسر الهوّة بين الطرفين، ولم يكن بالإمكان التوصّل لحل أيٍّ من تلك القضايا. وخلال تلك القمة تشبّث الجانب الإسرائيلي بموقفه من قضية اللاجئين؛ فاعتبر الرئيس ياسر عرفات اقتراحات رئيس الوزراء الإسرائيلي أيهود باراك في هذا الشأن مهينة، ولا وجود فيها لأي اعتراف بمسؤولية إسرائيل عن هذه القضية، ولا وجود لأية اتفاقية حتى ولو رمزية حول حق العودة للاجئين وفقاً للقرار (194). بل اكتفت إسرائيل خلال الاجتماعات الثلاثة الأخيرة التي كُرّست للتفاوض حول هذه المشكلة، بالموافقة على عودة 5000 لاجئ لمرةٍ واحدة، أو 10,000 لاجئ على مدى عشر سنوات، وذلك في إطار اتفاقية سلام على أن تُذكر فيها عبارة "**نهاية النزاع**" (الصراع)، وهذا ما رفضه عرفات رفضاً قاطعاً [49].

وبسبب ستار السرية الذي ضربته الإدارة الأمريكية على سير المفاوضات، فلا تتوفر حتى الآن معلومات دقيقة حول مفاوضات قمة كامب ديفيد، وهل تمَّ التوصّل إلى تفاهمات بخصوص قضايا اللاجئين والمستوطنات والسيادة، وحدود هذه التفاهمات وتفاصيلها، إلاَّ أن الصحافة الإسرائيلية حفلت بالعديد من التسريبات حول نتائج المفاوضات والاقتراحات التي قُدمت فيها، حيث أكّدت في مجملها على أن الطرف الإسرائيلي، كان هو المبادر في طرح تصوراته للحل النهائي، وأن الطرف الفلسطيني اكتفى بالرد على هذه التصورات وتقديم اقتراحات تعديلية عليها، فيما حاولت إدارة كلينتون التجسير بين هذين الموقفين، من خلال التقدّم بتصورٍ كان أقرب بكثير إلى الموقف الإسرائيلي لاعتبارات استراتيجية معروفة، ولحاجة هذه الإدارة للصوت اليهودي في انتخابات الرئاسة الأمريكية. وأشارت أغلب التسريبات التي لم ينفها أيٍّ من الطرفين، إلى أن معالم الحل النهائي التي

---

[46]– نصير عاروري، **أمريكا الخصم والحكم: دراسة توثيقية في عملية السلام ومناورات واشنطن منذ 1967**، ترجمة وتقديم: منير العكش، ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2007، ص215.

[47]– نوري الجرّاح، "**شهادة المفاوض الياس خير**"، جريدة الحياة، لندن، 1996/12/19.

[48]– انتصار خليل الشنطي، "**موقف الولايات المتحدة من قضية اللاجئين الفلسطينيين**"، مجلة صامد الاقتصادي، عمَّان، العدد 119، كانون ثانٍ 2000، ص255.

[49]– مؤسسة ياسر عرفات، "**الرئيس القائد: حياة لا تُنسى**"؛
http://www.yaserarafat.ps/ya/life_details.php?start=28

تمَّ بلورتها فيما يخص قضية اللاجئين، بأن يتم حل قضية اللاجئين وفق إطار التعويض والتوطين، مع إعادة جزء بسيط منهم وفق الآتي [50]:

1- عدم اعتراف إسرائيل بأية مسؤولية قانونية أو أخلاقية لتشريدهم.
2- موافقة إسرائيل على إعادة حوالي 100,000 منهم ضمن الإطار "الإنساني" المتمثل بلم شمل العائلات، واعتبار ذلك بمثابة موافقة على القرار (194).
3- السماح للدولة الفلسطينية بإعادة نصف مليون منهم وفق برنامج زمني محدود.
4- إقامة صندوق دولي لتعويض اللاجئين تساهم فيه إسرائيل والولايات المتحدة وأوروبا، شريطة أن يتضمّن تعويض اليهود الذين خرجوا من أماكن سكناهم في الدول العربية بعد قيام دولة إسرائيل عام 1948.

ومن المطالب الإسرائيلية الإضافية أيضاً في قمة كامب ديفيد، كانت مطالبة الرئيس عرفات بالاعتراف بإسرائيل كدولة يهودية ولليهود فقط، الأمر الذي يعني إلغاء حق العودة المكفول دولياً للاجئين الفلسطينيين، ويُسقط كذلك حق الفلسطينيين المقيمين في إسرائيل كمواطنين [51].

وسرعان ما اندلعت الانتفاضة الفلسطينية الثانية (انتفاضة الأقصى) في 28 أيلول (سبتمبر) 2000، كرد فعل على العرض الإسرائيلي في قمة كامب ديفيد، ذلك أن المواطن الفلسطيني تعامل بحذر وصبر مع اتفاق أوسلو منتظراً ما سيسفر عنه، ورافضاً تقديم حكم نهائي قاطع ضده إلى أن تتضح كل الحقائق حوله، وفي عمق هذا الموقف أمل غامض بأن يسفر اتفاق أوسلو عن تسوية مقبولة، ولكن قمة كامب ديفيد كشفت للمواطن الفلسطيني نوع السلام الذي تريده إسرائيل، مما أحدث صدمة نفسية عميقة لديه، أدّت إلى تفجّر الانتفاضة الثانية. بينما تميل الرواية الإسرائيلية إلى تبسيط الأمر والقول بأن الرئيس ياسر عرفات قد تخلّى عن منطق المفاوضات واختار العودة إلى منطق (الإرهاب). وبسبب هذه القراءة المغلوطة والمقصودة للوقائع، برزت النظرية الإسرائيلية القائلة: بأن عرفات لم يعد شريكاً في السلام، ولا بد من تغيير القيادة الفلسطينية واستبدالها بقيادة جديدة. وجوهر الأمر هو الانزعاج الإسرائيلي والأمريكي الشديد من صمود عرفات أمام الضغوط، ورفضه تقديم التنازلات في نطاق الحل النهائي، والرغبة الشديدة في بروز قيادة فلسطينية ترضخ للضغوط وتقبل تقديم التنازلات [52].

سادساً: مستقبل قضية اللاجئين

---

[50]- المركز الفلسطيني للإعلام، "**كامب ديفيد (2) بين الفشل واستمرار التفاوض**"، 2000/8/12؛
http://www.palestine-info.info/arabic/analysis/2000/12_8_00.htm

[51]- موقع صحفي، "**دروس من كامب ديفيد 2000**"، 2008/1/9؛
http://www.sahafi.jo/arc/art1.php?id=a5cd8148cddbae030a1d64ed9aa780325bedb207

[52] - بلال الحسن، "**كامب ديفيد وتوابعها .. لماذا تجاهل الإعلام الغربي الرواية الفلسطينية؟**"، صحيفة الشرق الأوسط، العدد 8598، 2003/6/8؛ http//www.aawsat.com/details.asp? article=175209&issueno=8958

إننا في هذا المبحث لن نعتمد كثيراً على البيانات، بقدر اعتمادنا على تحليل الموقف الفلسطيني، فيما يخص مستقبل قضية اللاجئين، وذلك من حيث:

أولاً: ركائز الموقف الفلسطيني

يستند الموقف الفلسطيني على القرارات الدولية، التي تشكّل إطاراً للمرجعية الدولية التي تحكم مشكلة اللاجئين، ولعلَّ أساسها القرار رقم (194) الذى يُعتبر القرار المرجعي الدولي الرئيس المتعلّق بمشكلة اللاجئين. وهذا القرار المكوّن من 15 بنداً، لم يكن قراراً خاصاً فقط باللاجئين، ولكنه كان قراراً خاصاً بآلية وميكانزيم تسوية الصراع حينها. فدعا إلى تعيين وسيط للأمم المتحدة (فولك برنادوت)، وتشكيل لجنة للمصالحة وأخرى للهدنة. وما يعنينا هنا: أن البند رقم (11) من القرار المذكور ينص على: "**أن اللاجئين الراغبين في العودة إلى ديارهم والعيش فى سلامٍ مع جيرانهم، يجب السماح لهم بذلك فى أسرع وقت ممكن، مع ضرورة دفع تعويض عن ممتلكات الذين لا يختارون العودة، عن فقد أو تلف الممتلكات التي يتعيّن على الحكومات أو السلطات المسئولة أن تدفعها، طبقاً لمبادئ القانون الدولي أو الإنصاف، وأن يُعوّض عن ذلك الفقدان أو الضرر من قِبل الحكومات أو السلطات المسئولة. وتصدر تعليمات إلى لجنة التوفيق بتسهيل إعادة اللاجئين وتوطينهم من جديد، وإعادة تأهيلهم الاقتصادي والاجتماعي، وكذلك دفع التعويضات، والمحافظة على الاتصال الوثيق بمدير إغاثة الأمم المتحدة للاجئين الفلسطينيين، ومن خلاله بالهيئات والوكالات المختصة المناسبة في منظمة الأمم المتحدة** "[53].

وواضح من خلال النص السابق، أن تنفيذه مرهونٌ بحالة المفاوضات والسلام بين الأطراف المعنية، لتسهيل عودتهم أو إعادة توطينهم وتعويضهم، بالتعاون مع وكالة غوث اللاجئين وهيئات الأمم المتحدة المعنية، والدول المتواجد فيها هؤلاء اللاجئون.

وأشار الدكتور إبراهيم علّوش إلى أبرز بعض النقاط، حول تهافت ربط العودة بالقرار (194)، بعد أن وضعت الحرب العربية – الإسرائيلية الأولى أوزارها. وذلك اعتماداً على النص الإنكليزي للقرار، حيث لاحظ نقاط ضعف في الترجمة العربية التي يستند النقاش إليها:

1- لم يصدر القرار (194) بغرض تثبيت عودة اللاجئين كما يتوهم البعض؛ فهو قرار من خمس عشرة فقرة، لا يتناول اللاجئين منها إلاَّ بندٌ واحدٌ، هو البند رقم (11)، وهو يتناول اللاجئين بطريقة عرضية، لا كموضوعٍ رئيسي. وهناك ثلاث فقرات عن حرية الوصول للأماكن المقدسة، والباقي عن آليات "تسوية النزاع" (الصراع)، ومنها مثلاً البند رقم (4) الداعي لإقامة اتصالات مباشرة بين الأطراف، والبند رقم (6) الداعي للوصول لتسوية نهائية.

[53]- General Assembly (UN), **Resolutions Adopted by The General** Assembly **during its Third Session**.

2- يتألّف البند (11) من القرار من 122 كلمة، من أصل 1116 كلمة لكل بنوده (بالإنكليزية). ومن تلك الكلمات الـ 122، ثمة واحدٌ وخمسون كلمة تكلَف فيها "لجنة المصالحة" (التوفيق)، التي شكلتها الأمم المتحدة "لحل النزاع" (الصراع)، بإعادة اللاجئين وتوطينهم وتأهيلهم وتعويضهم ... الخ؛ فالتوطين والتعويض كبديلٍ للعودة مطروحان بالبند رقم (11) على قدمٍ وساق مع العودة المزعومة.

3- ثمة حديث هلامي معوّم في البند رقم (11) للقرار (194) عن عودة لاجئين إلى ديارهم، وبالتعويض إذا لم يرغبوا بالعودة. ولا تحديد هنا إذا كان المقصود هو عودة اليهود إلى الدول العربية مثلاً، أم ماذا؟، ولا إذا ما كان التعويض "عن الممتلكات" في الدول العربية أم في فلسطين المحتلة أم كليهما، أم أن اللجوء باللجوء، والتعويض بالتعويض؛ لتبقى النتيجة صفراً مكعباً بالنسبة للجوء الفلسطيني، بما أن اليهودي العربي لجأ وفقد ممتلكاته أيضاً، كما يكرر القادة الإسرائيليون دوماً.

4- البند رقم (11) من القرار (194)، يربط العودة المزعمة أمنياً بالرغبة "بالعيش بسلام مع جيرانهم"؛ فمن يميّز إذن اللاجئ الراغب بالعيش بسلام تحت الاحتلال، ممن يبيّت نوايا مقاوِمة لتحرير أرضه؟ هل القانون الدولي أم الاحتلال الإسرائيلي نفسه؟؛ فالأساس هنا إذن: إثبات الرغبة بتقبّل الاحتلال الاستيطاني، وليس العودة.

5- البند رقم (11) من القرار المذكور، يتحدّث عن (السماح) بالعودة للاجئين، في "أقرب موعد قابل للتطبيق" "**من قبل السلطات المسؤولة**"، أي أن الاحتلال الإسرائيلي في حالة اللاجئ الفلسطيني هو المعني بتحديد موعد العودة، وليس الأمم المتحدة التي تترك الأمر منوطاً به. مع إضافة الاعتبار الأمني، المتعلّق بربط العودة بكشف نوايا اللاجئ الدفينة، من ناحية رغبته بالعيش بسلام مع الاحتلال، ليتم تأجيل العودة لأمدٍ غير مسمى.

6- هنالك تأويلات قانونية عدة تُفرغ البند (11) تماماً من مضمونه، حتى كقشرة لقرار مثل (194)، مضمونه الحقيقي هو شرعنة الاحتلال الإسرائيلي للقدس، التي كان يفترض أن تكون دولية حسب القرار (181)، أو للأراضي "المخصصة للعرب" ... الخ. ومن هذه التأويلات أن البند (11) ينطبق على لاجئي عام 1948، ولا يشمل أبناءهم وأحفادهم، ومنها أن المسؤول عن اللجوء هو الدول العربية، وبالتالي: فإنها تتحمّل مسؤوليتهم ومسؤولية تعويضهم ... الخ. وبالمجمل: من يضمن أن يسود التأويل القانوني الفلسطيني على تلك التأويلات؟ الدول العربية أم الإسرائيليون؟ [54].

---

[54]- إبراهيم علوش، "**البند 11 للقرار 194**"، موقع الصوت العربي الحر، 2010/5/27؛
http://freearabvoice.org/?p=392

وفي دراسةٍ أخرى للدكتور علوش يقول: من يراقب هذا التسلسل في القرارات الدولية، سيجد أنها لم تصدر إلا لّتعزز مكاسب الحركة الصهيونية على الأرض، وبالتالي: لتكريس تلك المكاسب بالقانون الدولي، وبالتقادم دوماً على حساب الشعب الفلسطيني؛ فالانجرار خلف القرارات الدولية، كما يدل السجل التاريخي في مفاصله الأساسية، يقودنا بالضرورة من سيءٍّ إلى أسوأ، وها هي اللجنة الرباعية التي تشارك فيها الأمم المتحدة بشروطها الثلاث (الاعتراف بالاتفاقيات المبرمة مع إسرائيل، نبذ العنف، والاعتراف بالكيان الإسرائيلي)، تكشف إلى أي حضيضٍ يمكن أن يقودنا ربط القضية الفلسطينية بما يسمى "القرارات الدولية". وإذا كان الطرفان الأمريكي والإسرائيلي يحاولان جر الأمم المتحدة باستمرار إلى حضيضٍ أدنى من الذي سبقه، أو يعبّر أحياناً عن عدم رضاهما على ضعف مواقف الأمم المتحدة، فإن ذلك لا يعني أن نقبل بما سبق أن فرضه عبرها من قرارات، باتا يسعيان لتجاوزها الآن إلى ما هو أدهى وأمر. وعلينا أن لا ننسى أن من أعطوا فلسطين لليهود بقرارٍ رسمي، لا يمكن أن يكونوا أصدقاءً للعرب أو حتى طرفاً محايداً، ولا يجوز أن يصبح أيٌّ من قراراتهم مرجعيةً لنا. وقبل ذلك: علينا أن ننطلق من بديهيةٍ بسيطةٍ، هي أن حقوق الأمة هي المقياس الأول للسياسات والمواقف، وبالتالي: فإن أي قرار دولي أو قانون دولي، تتناقض مع حقوق الشعب الفلسطيني كأمة، يجب ببساطة أن لا نعترف بها. ومن هنا يفترض أن لا تستغرق منا القرارات الدولية الكثير من التفكير أصلاً، ما دام مجلس الأمن ورشة لاستصدار القرارات المعادية لنا، وما دام ممثلو الدول العربية لأنهم دول، لا دولة واحدة، لا يمثّلون مصلحة الأمة في الأمم المتحدة، ولا يريدون أو يستطيعون الدفاع عن حقوق الأمة فيها. وهنا يجب أن نفكر فقط كقوى مقاومة، كيف أن نواجهها ونفشلها، لا كيف أن نتبناها ونُقنع أنفسنا بها [55].

واللافت للانتباه أن إسرائيل وافقت على القرار فى حينه، لأن موافقتها ارتبطت بقبولها عضواً فى الأمم المتحدة ، وهو ما أضفى شرعية دولية عليها. أما الموقف العربي فكان بالرفض لأن هذا القرار كان يؤدى إلى الاعتراف بإسرائيل ككيان رسمي، ويربط عودة اللاجئين بحالة السلام معها. وعلى الرغم من أن القرار يمثل مرجعية دولية عامة، فإن الاختلافات فى التفسير والتباين فى المواقف كان واضحاً بين الفلسطينيين والإسرائيليين. فقد تعامل الفلسطينيون مع القرار على أنه نوعٌ من الإقرار بحق العودة، أما إسرائيل فقد فسرته من خلال إنكارها لمسؤوليتها عن تهجير الفلسطينيين، والتمسّك بعبارة يجب أن يُسمح لهم على أنها لا تشكّل حقاً. وإنها تتوقف على الإرادة الإسرائيلية ورغبتها، والتمسّك أيضاً بعبارة العيش فى سلام. وأخيراً دعمت إسرائيل موقفها بمطالبة الفلسطينيين بالاعتراف بيهودية دولة إسرائيل، مما يحمل معه معاني كثيرة أخطرها إلغاء أي حق للاجئين الفلسطينيين فى العودة، وإسقاط أي مسؤولية تقع على إسرائيل، وتثبيت للمقولات الصهيونية في فلسطين.

---

[55]– إبراهيم علوش، "**هل يجوز ربط حق العودة بسراب القرار 194؟**"، موقع الصوت العربي الحر؛
http://www.freearabvoice.org/arabi/maqalat/halYajoozRabt7akAl3awdaBesarabAlQarar194.htm

وخلاصة الموقف هنا: أن القرار وعلى الرغم من أهميته يحمل تفسيرات كثيره متضاربة ومتعارضة بين طرفي الصراع الرئيسيين، والسؤال المهم هنا: **كيف ينظر الفلسطينيون إلى هذا القرار؟**. وباستقراء الموقف الفلسطيني وتطوره، يمكن القول أنه يستند على العناصر التالية:

- التمسّك بحق العودة والتعويض كما جاء فى القرار.
- رفض فكرة التوطين على إطلاقها.
- مسؤولية الأمم المتحدة السياسية والأخلاقية إزاء مشكلة اللاجئين.
- مسؤولية إسرائيل التاريخية فى تهجير وطرد اللاجئين الفلسطينيين على ترك أرضهم.
- عدم الممانعة فى التعامل الإنساني مع اللاجئين، دون المساس بحقوقهم الثابتة فى العودة والتعويض.
- وأن هذا الحق حق عام وجماعي يقرره اللاجئون أنفسهم من خلال استفتاء عام.

واللافت للانتباه فى سياق مشكلة اللاجئين، أن الموقف الرسمي يمكن أن يكون التعبير عنه من خلال الوثائق والتصريحات والمبادرات غير الرسمية، والتي تجمع بين الصفتين الرسمية بصفتها تصدر من أشخاص رسميين، وغير الرسمية بصفة الوثيقة التي تصدر عن منظمة التحرير الفلسطينية، ومن ذلك على سبيل المثال وثيقة جنيف عام 2003، والتي نصّت على أن الطرفين: الفلسطيني والإسرائيلي، يعترفان بأهمية التوصّل إلى اتفاقٍ حول قضية اللاجئين، لكن دون ذكر لحق العودة كما جاء فى القرار رقم (194). وتذهب الوثيقة للنص صراحةً: على إن بمقدور اللاجئين الإقامة فى الدولة الفلسطينية، وهو ما يعني ضمناً أنه ليس من حقهم الإقامة فى الدولة الأخرى وهي إسرائيل، لأن ذلك سيكون حقاً سيادياً. وحتى مع التسليم بتطبيق القرار المذكور فسيكون هذا أيضاً مرهوناً بالقرار السيادي الإسرائيلي، سواء من حيث عددهم أو تحديد هوية من سيُسمح له بالعودة. ومما يلاحظ على وثيقة جنيف، أنه وعلى الرغم من أن الوثيقة قد خصصت أكثر من أربع عشرة فقرة، شملت على مبادئ وآليات لحل قضية اللاجئين، فإنها بقيت كمجرد إطار عام غير مُلزم، فى حين لم يشر إلى القرار الأساس إلاَّ كإشارة دون مضمون.

وهنا يُطرح سؤال مشروع: **(لماذا كان هذا الاهتمام الدولي وخصوصاً الغربي منه بوثيقة جنيف؟ ولِما كانت تلك الضجة الإعلامية الهائلة حولها؟)**. وعن هذا السؤال يجيب عادل سمارة: بأن حق العودة هو المستهدف من قِبل الموقف الأوروبي الرسمي، وهو ما يفسّر الترحيب الجماعي الغربي بتلك الوثيقة. ويتساءل: **(طالما وثيقة جنيف طالبت الشعب الفلسطيني بالتخلّي عن حق العودة؛ فلماذا لم تطالب بإلغاء قانون العودة الصهيوني؟)**. فيجيب عن ذلك بالقول: إن من يلغي حق العودة يضع نفسه في تناقض، إذا طالب بإلغاء قانون العودة الصهيوني، وذلك لأن حق العودة معناه أن أرض فلسطين هي أرض إسرائيلية، وبالتالي: فإنه ليس من حق أحد أن يطالب بلداً بعدم جلب مهاجرين إليها، وهذا يكشف إلى أي حد أن الفلسطينيين الذين وقّعوا على وثيقة جنيف كانوا في منتهى السخاء مع الاحتلال الإسرائيلي. فقد جاء ما تنازل هؤلاء عنه، متجاوزاً لكافة ما تمَّ التنازل

عنه في أية اتفاقية أخرى. ولذلك فإن وضع شطب حق العودة مقابل شطب قانون العودة لا يصح، إلاَّ إذا دار الحديث عن دولة موحدة للطرفين (هذا مع وجوب التذكير بأن حق العودة هو حق للاجئين الفلسطينيين، أما قانون العودة فهو تسهيل تدفّق مستوطنين جدد إلى فلسطين). أما حينما يتم الحديث عن دولتي؛، فيصبح لكل دولة الحق في التصرّف بأرضها. وهنا تجدر الاشارة إلى أنه بمقدار ما ترفض إسرائيل حق العودة للشعب الفلسطيني، بمقدار ما تتمسّك بجلب كافة يهود العالم إلى فلسطين. ومن هنا يأتي إصرارها على رفض قيام دولة موحدة [56].

ومما يلفت الانتباه فى هذه الوثيقة أنها أشارت ليس فقط إلى القرار رقم (194)، ولكنها أشارت أيضاً إلى القرار رقم (242)، وهو ما لم يتضمّن إشارة واضحة ومحددة للاجئين الفلسطينيين، والمبادرة العربية للسلام عام 2002، والتي قد أشارت بدورها إلى حل عادل ومتفق عليه لقضية اللاجئين، لكنها أكدت فى الوقت نفسه على أن المادة رقم (7) فى الاتفاق، هي التي تحدد الإطار العام لحل قضية اللاجئين وتوفر الآليات اللازمة لذلك. وتعطى للاجئ حق اختيار مكان السكن الدائم الذى يرغب فيه، وهذا النص مستمد من الطرح الذى عرضه الرئيس الأمريكي كلينتون فى قمة كامب ديفيد عام 2000، والتي تشمل التوطين أو العودة إلى أراضي الدولة الفلسطينية المحتملة، أو أي دول أخرى متفق عليها. إلاَّ أن هذه الخيارات مرتبطة بالقرار السيادي للدول ذاتها بما فى ذلك إسرائيل. وقد يكون ذلك عن قصد بالنسبة لإسرائيل نفسها، أما باقي الدول فالمسألة وعلى الرغم من النص السيادي يظل الأمر مرتبطاً بالاعتبارات السياسية الدولية والمصالح المتبادلة بين الدول، وما قد تمارسه الولايات المتحدة من ضغوطٍ فى اتجاه توطين اللاجئين الفلسطينيين.

وبقراءة لوثيقة جنيف، نجد أنها كانت مجرد محاولة للتكييف القانوني للقرار رقم (194)، بما يتكيّف وقرر مجلس الأمن رقم (242)، والمبادرة العربية ذاتها عام 2002. وهو ما يعنى معالجة القضية بعد قيام الدولة الفلسطينية، ويصبح الحل فيما بعد ذلك فى خيار المفاوضات بين دولتين، كل منها له قراره السيادي، وما تفرضه الاعتبارات الأمنية وخصوصاً بالنسبة لإسرائيل، وهو ما يستجيب مع الموقف الإسرائيلي إلى حدٍّ بعيد . وفى السياق نفسه الذى تمّت فيه معالجة القضية، نرى الرؤية نفسها فيما يُعرف باسم اتفاق أيالون – نسيبة، الذى أشار إلى التخلي عن حق العودة والاكتفاء بحق المواطنة الفلسطينية، أو التوطين فى الدول التي يعيش فيها اللاجئون الفلسطينيون. وهناك أيضا تفاهمات بيلين – أبو مازن، وهى لم تذهب بعيداً عن ذلك، والتي ورد فى أحد بنودها تشكيل هيئة دولية جديدة تحل محل وكالة غوث اللاجئين، تقوم باستيعابهم فى دول إقامتهم وتحسين أوضاعهم المعيشية وتذويبهم حيث يقيمون.

وبقراءة المضمون الحقيقي لهذه الوثائق والتفاهمات، نلاحظ تدرّجاً فى الموقف الفلسطيني من حق العودة الكاملة إلى العودة الجزئية، والقبول بمفهوم لم الشمل كتفسيرٍ لحق العودة، إلى جانب تكييف

---

[56]– عادل سمارة، "**بين حق العودة، قانون العودة ولجوء مجَّدٍ باسم العودة**"، كنعان (النشرة الإليكترونية)، السنة الثالثة، العدد 345، 7 كانون أول (ديسمبر) 2003؛ www.Kanaanonline.org

القبول بالتوطين والتركيز على مفاهيم تحسين الأوضاع المعيشية، وتذويبهم فى المجتمعات الأخرى مع حق الاحتفاظ بالمواطنة، وهو ما يمثّل فى رأى الكثيرين التطبيق الواسع لحق العودة الكاملة. وعلى الرغم من كل ذلك: يبقى الموقف الفلسطيني الرسمي متمسّكاً بالتفسير النصي للقرار رقم (194)؛ لإدراكه حجم ردود الفعل الرافضة لأى شكلٍ من أشكال الحلول لقضية اللاجئين. ومما يزيد الأمور تعقيداً، أن إسرائيل ترفض مناقشة قضية اللاجئين وتتمسّك بمبدأ يهودية الدولة، ويساندها فى ذلك الموقف الأمريكي. وهنا التعامل مع قضايا الحل النهائي فى سياق إطار جديد هو إطار الدولة الفلسطينية المقترحة، وهذا هو الموقف السياسي الذى تفرضه معطيات القوة وموازين القوى، التي لا تعمل فى صالح تطبيق القرار رقم (194)، وهو ما لا يشكّل موقفاً فلسطينياً رسمياً معلناً حتى الآن.

هذا الموقف يشكل الإطار العام على المستويين الرسمي وغير الرسمي، ولكن يبدو أن هناك اجتهادات أو تباينات فى الموقف، من ربطه بالتسوية السياسية النهائية، ولعلَّ المعيار الأساس فى الموقف الفلسطيني للسلطة الفلسطينية، يتمثّل فى الرؤية الشاملة للتسوية السياسية لكافة القضايا الرئيسية الأخرى؛ كالقدس والمستوطنات والحدود والدولة الفلسطينية والمياه. وهنا قد تكون المرونة فى التنفيذ والمدى الذى يُطبق فيه القرار، وإدراك أن الموقف تحكمه جملة من العوامل الأخرى، المرتبطة بموقف الدول الأخرى وخصوصاً إسرائيل ورفضها الكامل لحق العودة. وكون القبول بأن يخضع القرار للتفاوض، يعنى فى حد ذاته القبول بالمرونة فى التطبيق والتفسير، وهو ما قد يفسّر التباين فى المواقف الفلسطينية على مستوى السلطة، الملتزمة بآلية التفاوض والتسوية السياسية، والقوى والتنظيمات الفلسطينية الأخرى المتحررة من العملية التفاوضية، والتي تربط شرعية وجودها بالتمسّك الحرفي والمطلق للقرارات الدولية، وعدم التقيّد بما تفرضها العملية التفاوضية من التزامات. فالموقف الرسمي للسلطة يتعامل مع آليات التسوية الشاملة ومع كافة القضايا الرئيسة الأخرى، والتي قد تفرض قدراً من المرونة والتنازل، الذى لا يصل إلى حد إلغاء جوهر القرار رقم (194).

ثانياً: إشكالية الموقف الفلسطيني

كما أشرنا سابقاً: فإن مشكلة اللاجئين تعتبر القضية الرئيسية لكافة القضايا الأخرى فى مرحلة المفاوضات النهائية، وكلما اقتربنا من هذه المرحلة التفاوضية، يُصبح مطلوب من الفلسطينيين تقديم تصوّرات واضحة ومحددة لحل هذه المشكلة، فلا يكفى التأكيد والتمسّك فقط بالنص الحرفي للقرار، فلا خلاف على حق العوة والتعويض، ولا خلاف على أن هذا الحق حق عام منوط بكافة اللاجئين، ولا يمكن أن ينوب عنهم فى هذا الشأن، لكن هذا لا يمنع السلطة الفلسطينية والمؤسسات الشرعية، من التفاوض فى إطار الثوابت الوطنية، وصولاً الى تسويات سياسية نهائية، تُعرض فى النهاية على الاستفتاء العام، وإن كان ذلك لا يجوز في مشكلة كمشكلة اللاجئين.

إذن التصور والموقف الفلسطيني، تحكمه معايير ومحددات كثيرة على المستوى الفلسطيني والإقليمي والدولي والإسرائيلي، وذلك نظراً لتعدد أبعاد مشكلة اللاجئين، فدولياً: القرار يخضع

لتفسيرات عديدة، وإسرائيل: تتمسّك بتفسيرها، وعربياً: الموقف رهن بموافقتها وما مدى انعكاس التوطين على تكويناتها السياسية والاجتماعية والطائفية؛ كلبنان والأردن وسوريا. فتلك هي المحددات التي تحكم الموقف الفلسطيني، وهذه هي الإشكالية التي تواجه الموقف الفلسطيني الرسمي، وقدرته فى التوفيق بين الإلتزام بالقرار وبين مقتضيات العملية التفاوضية وعملية التسوية السياسية النهائية. ويمكن الخروج من هذه الإشكالية من خلال تمسّك السلطة بحق الاستفتاء لجميع اللاجئين وترك تقدير الأمر لهم. وإن كنّا ضد هذا الطرح كما سبق الإشارة، لأنه لا يجوز الاستفتاء بأي حالٍ من الأحوال على حقٍّ ثابت لهؤلاء اللاجئين. وهنا لا بد من الإشارة إلى المبادرة العربية التي قد تبنّتها القمة العربية في بيروت عام 2002، والتي قدّمت رؤية عربية شاملة للصراع العربي الإسرائيلي، تقوم على انسحاب إسرائيل من كل الأراضي العربية، وقيام الدولة الفلسطينية. فعندما جاء ذكر مشكلة اللاجئين فيها، نصّت وبشكلٍ واضح على تسويتها بالتوافق الفلسطيني الإسرائيلي، وهو ما يعنى استحالة العودة الكاملة. وهذه المبادرة تتبناها الآن رسمياً السلطة الفلسطينية، ومجرد القبول بها يعنى الاعتراف ضمنياً بيهودية إسرائيل.

ثالثاً: مفهوم العودة

من المسائل المهمة التي لها علاقة مباشرة بالتوطين هو مفهوم العودة ، **فهل هو يعنى العودة إلى الدولة الفلسطينية فى حال قيامها، أم إلى ديارهم الأصيلة داخل فلسطين قبل قرار التقسيم وقيام إسرائيل كدولة؟ وهل يمكن اعتبار المواطنين الذين يتواجدون الآن فى الأراضي الفلسطينية بدون هويات وطنية، ضمن اللاجئين الذين سيُسمح لهم بالعودة؟**

تستند الرؤية الفلسطينية لمفهوم العودة على عددٍ من الاعتبارات، **أولها:** خصوصية الحالة الفلسطينية، وإلى القانون الدولي الإنساني، وإلى مفهوم الحقوق السياسية والقانونية للشعب الفلسطيني، وحقه فى تقرير مصيره كما جاءت فى العديد من القرارات الدولية، **وثانيها:** اعتبارات التسوية السياسية وأبعادها الإقليمية والدولية. وبناءً عليه: ينطلق الموقف الفلسطيني من مسؤولية إسرائيل الكاملة فى إيجاد حل لمشكلة اللاجئين؛ فإسرائيل ومن خلال ممارسة سياسات التهجير القسري، ومصادرة الأراضي وجلب الآلاف من اليهود من الخارج ومنحهم جنسيتها، وهدم مئات القرى العربية وبناء مستوطنات ومدن بدلاً منها، تتحمّل مسؤولية كاملة فى هذا الشأن، والفلسطينيون عانوا من الهجرة أكثر من مرة بسبب هذه السياسات. ويستند الموقف الفلسطيني إلى قرارات الأمم المتحدة العديدة، المتعلّقة بحقوق الفلسطينيين وخصوصاً بعد عام 1969، وصدور قرار بحق الشعب الفلسطيني فى تقرير مصيره، وإنشاء دولته على أرضه ووطنه. وفى الوقت ذاته يؤكد الفلسطينيون، أن كافة الحقوق السياسية والقانونية للشعب الفلسطيني متكاملة، بحيث يصعُب فصل حقوق اللاجئين الفلسطينيين عن باقي الحقوق الأخرى؛ فحق العودة والتعويض يرتبط بحق الشعب الفلسطيني فى

تقرير مصيره ، إضافة إلى ذلك: لا بد من النظر إلى حق العودة فى سياق القانون الدولي الإنساني بشكلٍ عام، وخصوصية الحالة الفلسطينية.

ووفقاً لوجهة النظر القانونية، فإن ممارسات الدولة المضطردة فى مجال قانون الحرب، تؤكد على اعتراف الجماعة الدولية للجماعات المهجّرة بحق العودة إلى الأقاليم التي كانوا يعيشون فيها. وكذا بطلان الادعاءات الإسرائيلية، حيث أن كافة مواطني فلسطين من العرب واليهود، كانوا يتمتّعون بالجنسية الفلسطينية وقت الانتداب البريطاني. وعلى الرغم من أن هذه الأسس التي يرتكز عليها الموقف الفلسطيني الرسمي، والتي ما زالت واضحة فى الخطاب السياسي، فإن هذه الرؤية، حكمتها المستجّدات التي لحقت بالقضية الفلسطينية، وموازين القوى التي ما زالت تعمل لصالح إسرائيل، والتحولات السياسية التي أدّت الى تراجع القضية فى الأجندات السياسية للدول العربية وعلى المستوى الدولي. وكذلك القبول بآلية التفاوض كوسيلة، لتسوية القضية الفلسطينية وصولاً إلى الحقوق الفلسطينية. وبقدر التكيّف مع هذه المعطيات والمحددات، بقدر التوازن فى الموقف الفلسطيني، وبقدر التباين فى المواقف الفلسطينية من تنظيمٍ إلى آخر. وهذا ما أدّى إلى تمايز وتعدد مستوياتها الرسمي وغير الرسمي، الذى تمثّله القوى والتنظيمات الفلسطينية، على تباين رؤاها السياسية من دينية إلى يسارية ويمينية. وهناك الموقف الذى يمثّله الأكاديميون والمثقّفون، والذين يتمسّكون كاملاً بحق اللاجئين الفلسطينيين بالعودة والتعويض، وأن هذا الحق لا يمكن التنازل عنه. وبصفة عامة لا يمكن التفرقة الواضحة بين هذه المواقف من الناحية النظرية؛ فكلها تتمسّك بالتطبيق الكامل للقرار رقم (194)، لكن التباين قد يبدو واضحاً فى إمكانية تطبيق القرار ومدى التنفيذ.

لكن يجب على الطرف الفلسطيني الرسمي، الانتباه جيداً خلال مفاوضاته مع الطرف الإسرائيلي حول حق العودة إلى مسألة مهمة جداً، هي الابتعاد عن المفاهيم المغلوطة لذلك الحق، من قبيل (أنه يحق للاجئين العودة أو التعويض وليس العودة والتعويض معاً). فالواقع إنه يحق لكل اللاجئين العودة سواء مارسوها أم لا، دون اعتبار للتاريخ الذي يقررون فيه ممارسة العودة، وكذلك يحق التعويض لكل اللاجئين. ومبدأ التعويض يقوم على القانون الدولي، الذي يُلزم الدولة التي تنتهك حقوق الملكية أو حقوق الأفراد؛ بإرجاع الحال إلى ما كان عليه قبل ارتكاب تلك الأعمال غير الشرعية، وعلى تلك الدولة أن تزيل كل الآثار الناتجة عن ذلك، وإعادتها إلى الوضع الذي كانت عليه، أو يُحتمل أنها كانت عليه؛ وإذا استحال ذلك فإن للمتضرر الحق في التعويض المادي عن ذلك، بقيمة تساوي إصلاح الضرر أو إرجاع الحال كما كانت عليه. ومبدأ إعادة الشيء إلى أصله هو الذي ذُكر صراحةً في القرار (194)، بعبارة (Should be made good) [57].

ولكن على ما يبدو، أن الطرف الفلسطيني انساق وراء أقل ما يوصف بأنصاف الحلول، فيما يخص مسألة حق العودة والتوطين للاجئين الفلسطينيين. فقد كشفت الوثائق التي عرضتها قناة الجزيرة الفضائية في كانون ثانٍ (يناير) 2011، تنازلات فلسطينية مؤلمة بذلك الخصوص؛ ففي

---

[57]– أبو ستة، **حق العودة**، ص36.

إحدى الوثائق التي تناولت المفاوضات بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي في القدس في فندق (Sheraton Plaza)، في 22 كانون ثانٍ (يناير) 2008، تقول وزيرة الخارجية الإسرائيلية تسيفي ليفني لأحمد قريع (أبو العلاء): "**أما بالنسبة للاجئين وبصراحة؛ فالموقف الإسرائيلي هو أن إقامة دولة فلسطينية، سيكون الجواب على حل قضية اللاجئين. وأنا أعلم أنكم لا تقبلون هذا في الوقت الحاضر، واعتقد أنه بعد التوصّل إلى حلٍّ منظّم لمشكلة اللاجئين، سيمكننا مناقشة قضايا التعويض للبلدان المضيفة، ومسألة إعادة التوطين للاجئين خلال المحادثات المتعددة الاطراف**". فردَّ عليها قريع بالقول: "**لنكن واضحين؛ فإن المسار المتعدد الأطراف ليس مصدراً للقرار. ففي جلسات العمل الجماعي يمكن لأي شخص أن يقول ما يريد، ولكن أهمية المسار المتعدد الأطراف هو دعم المسار الثنائي، الذي هو المكان الذي يمكن أن يتخذ القرارات؛ فقضايا التعويض والعودة وإعادة التوطين سيتم مناقشتها سراً مع البلدان المضيفة**". فسألته ليفني: "**من تعتقد أنه يجب عليه التحدّث مع الأردن في هذا الشأن؟**". فرد قريع: "**الولايات المتحدة وأوروبا واللجنة الرباعية. وفي وقت لاحق بإمكاننا مشاركة سوريا ولبنان في محادثاتٍ، لإعادة توطين أو عودة اللاجئين**". فكان جواب ليفني: "**لا أريد أن أخدع أحداً، لن يكون هناك أي مسؤول إسرائيلي سواء من الكنيست أو من الحكومة أو حتى من العامة، يؤيد عودة اللاجئين إلى إسرائيل. هناك العديد من الشعوب حول العالم، مستعدون للمساهمة في قضية اللاجئين**" [58].

وفي وثيقة أخرى تناولت المفاوضات بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي في فندق (Inpal Hotel) (Larome) في القدس، في 8 نيسان (أبريل) 2008، تتصوّر السلطة الفلسطينية، بأن عودة اللاجئين لا يقوم على عودتهم إلى الأراضي المحتلة عام 1948، وهو ما عبّر عنه كبير المفاوضين الفلسطينيين الدكتور صائب عريقات، بقوله لتسيفي ليفني: "**لقد ذكرتُ سابقاً أن إقامة الدولة الفلسطينية، تشكّل إجابة لقضية خمسة ملايين لاجئ فلسطيني. وهذا الأمر يعني: أنه يجب عليكم (أي على الإسرائيليين) ألاَّ تقلصوا حجم هذه الدولة**" [59].

وكان عريقات من قبل، قد أكّد خلال اجتماع له مع وزير الخارجية البلجيكي كاريل دي غوشت (Karel De Gucht) في 23 آذار (مارس) 2007، بأن السلطة الفلسطينية لن تتخلّى عن اللاجئين قبل مفاوضات الوضع النهائي، وأشار في الاجتماع نفسه إلى أن فلسطينيي الشتات: لن يدلوا بأصواتهم بشأن أي اتفاق نهائي مع إسرائيل. ذلك لن يحدث؛ فالاستفتاء سيكون للفلسطينيين في غزة والضفة الغربية والقدس الشرقية. ولن نستطيع إجراءه في لبنان، كما لن نستطيع إجراءه أيضاً في

---

[58]– انظر: **محضر اجتماع الوفد الفلسطيني مع تسيبي ليفني في القدس بتاريخ 2008/1/22**، وثائق قناة الجزيرة الفضائية (كشف المستور).

[59]– انظر: **محضر اجتماع الوفد الفلسطيني مع تسيبي ليفني في القدس بتاريخ 2008/4/8**، وثائق قناة الجزيرة الفضائية (كشف المستور).

الأردن فكان رد دي غوشت على ذلك: لا أعتقد أن تلك المسألة سوف تذهب إلى الاستفتاء. وأعتقد أن الطريقة الوحيدة التي يمكنك القيام بها، هو تمرير ذلك من خلال البرلمان [60].

رابعاً: الرؤية الفلسطينية لمشاريع التوطين المقترحة

تتفق الرؤية الفلسطينية فى مجملها من رفضٍ لكافة مشاريع التوطين، ويتأكد هذا الرفض فى مقابل الموقف الإسرائيلي الذى يرى الحل فى التوطين. وقد جاء الموقف الفلسطيني الرافض للتوطين على لسان الرئيس ياسر عرفات، والذى عبّر عن رفضه كل المحاولات الهادفة إلى توطين اللاجئين فى أماكن اللجوء، ويستمد هذا الموقف رفضه من رفض الدول العربية لمشاريع التوطين وخصوصاً فى لبنان.

وقد يبدو مفيداً: أن نشير إلى بعض مشاريع التوطين التي طرحت لحل المشكلة، والتي استندت إلى المنظور الإنساني للمشكلة، ولم تتعامل معها من منظور سياسي أو حقوقي. ولعل أول المشاريع التي طُرحت، المشروع الذى طرحه الوسيط الدولي برنادوت قبل قيام إسرائيل، الذى كان يدعو فى أحد جوانبه المهمة، إلى عودة اللاجئين كل إلى بلده داخل المناطق المحددة بالتقسيم للدولة اليهودية، والمناطق العربية وفقاً لقرار التقسيم.

هذا ومعظم المشاريع المقترحة كانت أمريكية، مثل مشروع سايروس فانس (Cyrus Vance) عام 1969 لتوطين اللاجئين، والذى ينص على إنشاء صندوق دولي برصيد يبلغ ثلاثة مليارات دولار، لتوطين وتفريغ لبنان من اللاجئين ودفع تعويضات. ومشروع أمريكي فرنسي معدل للمشروع الأول عام 1970، بإعادة 35% من المالكين إلى مناطقهم بفلسطين ورفضته إسرائيل. ومشروع هنري كيسنجر (Henry Kissinger) لعام 1973، ويدعو لتوطين ثلثي اللاجئين فى الأردن والثلث الآخر فى سوريا، ودفع تعويضات لأصحاب الأملاك. وهناك مشروع الرئيس الأمريكي رونالد ريغان (Ronald Reagan)، والذى يقضى بإنشاء صندوق دولي للتوطين فى الأردن وسوريا، وتزامن هذا المشروع مع مشروع الشرق الأوسط الجديد.

والملاحظ كما سبق الإشارة، فإن معظم المشاريع كانت أمريكية النشأة وإنسانية التوجه، ولذلك تتلاقى مع الرؤية الإسرائيلية؛ ولذلك كان مصيرها الرفض فلسطينيا وعربياً. لكن يبقى السؤال: **(ما هو الموقف الفلسطيني من مشاريع التوطين هذه وغيرها؟)**. وباستقراء الموقف الفلسطيني الرسمي، نلاحظ أن ثمة هامشاً واسعاً للتحرّك فى هذا السياق، فهناك رفض عام للتوطين، وهذا موقف معلن فى الخطاب السياسي الفلسطيني الرسمي، إلاَّ إن الموقف الفلسطيني من مشاريع التوطين يحتاج الى تحليل عناصره على النحو التالي:

- التمسّك بحق العودة أو التعويض.

---

[60]– انظر: **محضر اجتماع صائب عريقات مع وزير الخارجية البلجيكي كاريل دي غوشت، بتاريخ 2007/3/23**، وثائق قناة الجزيرة الفضائية (كشف المستور).

- ممارسة هذا الحق حق عام للجميع.
- تخضع أي عملية تفاوضية للاستفتاء العام.
- إمكانية التدرّج فى الحل والتنفيذ، بمعنى إمكانية القبول بالعودة المرحلية.
- توسيع دائرة الحل والتمسّك بالبعد العربي.
- التمسّك بالمبادرة العربية التي تنص على إيجاد حل عادل لمشكلة اللاجئين بالتوافق مع إسرائيل.
- ربط قضية اللاجئين بالقضايا الرئيسية الأخرى، ومن هنا ربط المشكلة برمتها بالتسوية الشاملة.
- التمسك بحق الاستفتاء العام لما سيتم التوصّل إليه من حلولٍ فى المفاوضات النهائية.
- الموافقة على تحسين الأوضاع المعيشية ومنح الفلسطينيين مزيد من الحقوق فى دول اللجوء.
- وقد تكون هناك عدم معارضة بالحصول على المواطنة فى دول اللجوء، مع عدم إسقاط حق العودة والتعويض.

نخلص من كل مما سبق للقول: بأنه وعلى الرغم من التباين فى المواقف الفلسطينية، لا ترقى إلى حق إسقاط العودة أو القبول بالتوطين الكامل، لأن هذا القرار تحكمه عوامل غير فلسطينية، وهذا من شأنه أن يوفّر ضمانات قوية للمفاوض الفلسطيني. وعموماً سيظل الموقف الفلسطيني محكوماً بالموقف الإسرائيلي، باعتباره متغيّراً رئيساً فى حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، وكذا بالموقف الأمريكي الداعم للموقف الإسرائيلي، وعليه: الموقف من التوطين تحكمه المعادلة السياسية التالية: الموقف الفلسطيني إضافةً إلى الموقف العربي، فى مقابل الموقف الإسرائيلي إضافةً إلى الموقف الأمريكي، والمتغير الثالث والذى قد يلعب دور المتوازن بين المتغيّرين الأول والثاني، وهو الموقف الدولي وخصوصاً الأوروبي. ومحصلة هذا الموقف هي فى النهاية التي قد تحسم شكل حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، والتي عليها يتحدد الموقف الفلسطيني. وهكذا يتأرجح الموقف الفلسطيني بين مدركات وتصورات مقبولة، وبين عدم القدرة على الإفصاح الرسمي من قضية اللاجئين. ويبدو أن الموقف يميل نحو إدارة القضية دون حل القضية، بما يعنى التوجّه والقبول بحل التأجيل، ومن ثمَّ التقادم الذى قد ينتهى فى ظل قيام الدولة الفلسطينية، وهنا تبدو المفاضلة ما بين قيام الدولة الفلسطينية وتأجيل القضايا النهائية دون حل، وفى هذين الخطين يتحدد الموقف الفلسطيني.

الخاتمة

وفي ختام هذه الدراسة بالإمكان التوقّف عند بعض النتائج التالية:

- إن اللاجئين هم مجموع الفلسطينيين الذين عاشوا فى فلسطين، ثمَّ أُجبروا وطُردوا منها إلى حيث يقيمون الأن سواء داخل فلسطين أو خارجها.
- إن مشروع الدولة الديمقراطية في فلسطين الذي تمَّ طرحه عام 1968، وإن كان قد اعترف بالتواجد اليهودي في فلسطين، سواء قبل عام 1948 أم بعده، فإنه يعني ضمناً حق اللاجئين الفلسطينيين بالعودة إلى ديارهم، وأن هذا المشروع لا يمس بحقوقهم القانونية والسياسية إطلاقاً.
- إن قضية عودة مجمل اللاجئين إلى ديارهم الأصلية، بدأت تتراجع على سلم الأولويات الفلسطينية، بعد إقرار البرنامج المرحلي عام 1974؛ فأي حل سياسي سوف يُطرح، كان يقتضي من القيادة الفلسطينية فقط القبول بالعودة إلى الأراضي التي اُحتلت عام 1967، ومن ثمَّ التفاوض حول مصير هؤلاء اللاجئين وحق عودتهم لاحقاً. وإن بقيت تلك القيادة في أدبياتها وإعلامياً، تتحدّث عن ضرورة حق العودة لجميع اللاجئين وعدم تجاهل قضيتهم ومصيرهم.
- إن إطار السلام في الشرق الأوسط وما تبعه من اتفاقية كامب ديفيد عام 1978، باتت النبراس التي على هديهما، يجب حل القضية الفلسطينية عامةً، ومشكلة اللاجئين الفلسطينيين بشكلٍ خاص.
- إن العرب كما ورد في البند الرابع من المشروع العربي للسلام عام 1982، لم يطالبوا بعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم التي هُجروا منها عام 1948، وإنما صاغوا البند بصورةٍ تبدو مبهمة ومتعمدة، **أي: تعويض من لا يرغب في العودة**، مع أنه كان من الواجب على من صاغ ذلك البند التأكيد: "**بحق عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم، مع تعويضهم على ما لحق بهم من أذى وأضرار مادية ونفسية**".
- إن معنى القبول الفلسطيني بالقرار (181) في إعلان الاستقلال عام 1988، هو إسقاط حق العودة للاجئين الفلسطينيين بصورةٍ مبطّنة. إذ لا يُعقل أن تقبل إسرائيل ولا المجتمع الدولي، بعودة هؤلاء اللاجئين إلى أراضٍ اعترف الفلسطينيون رسمياً، بأنها تخص شعباً آخر غير الشعب الفلسطيني، وذلك بصرف النظر عن الادعاءات الإعلامية من قِبل الفلسطينيين، بحق هؤلاء اللاجئين بالعودة إلى الأراضي الفلسطينية التي اُحتلت عام 1948.
- إن إسرائيل في مفاوضات واشنطن التي تلت مؤتمر مدريد للسلام عام 1991، لم تعترف بحقوق الملايين من اللاجئين الفلسطينيين المقيمين خارج الضفة الغربية وقطاع غزة بالعودة إلى ديارهم.
- إن نص اتفاق أوسلو وملاحقه الأربعة خصَّ بالذكر فقط قراري مجلس الأمن: (242) لعام 1967، و(338) لعام 1973، ولم يأتِ على ذكر قرار التقسيم (181) لعام 1947، **أو القرار (194) لعام 1948 الخاص بعودة اللاجئين أو تعويضهم**. ولذلك قام الاتفاق بإجراء معاملة

تفضيلية للاجئين، فاختار من بينهم نازحي عام 1967 كمرشحين للعودة، ضمن ترتيبات الارتباط والتعاون مع مصر والأردن. وفيما يخص لاجئي عام 1948، فإن الاتفاق لم يغلق الباب أمام البحث في مشكلتهم، ودعا إلى إنشاء لجنة دائمة ذات اهتمام مشترك للتعاون مع القضايا الأخرى، ولم يتم وضع تلك المسألة ضمن قرار الأمم المتحدة بعودة اللاجئين، بل ترك بند عودة اللاجئين لإسرائيل، لتكيّف تعاملها مع تلك المسألة على النحو الذي تراه مناسباً لها. وبالتالي: فإن اتفاق أوسلو، أغلق باب الأمل نهائياً أمام ملايين اللاجئين في الشتات بالعودة إلى ديارهم.

- إن مسألة اللاجئين، لم تشهد تقدّماً ملحوظاً في مفاوضات الحل النهائي بين الفلسطينيين والإسرائيليين بعد نشأة السلطة الفلسطينية وراوحت مكانها. وفي مرحلة متقدمة من تلك المفاوضات، كان لدى الفلسطينيين ميلٌ للقبول بتوطين اللاجئين في الدول التي تستضيفهم، ووجدوا أن حل مشكلة جزء من هؤلاء اللاجئين، ينضوي في عودتهم إلى الدولة المتوقع قيامها.

التوصيات

- يلزم المفاوض الفلسطيني خلال مفاوضاته مع الجانب الإسرائيلي، التمتّرس خلف الحق الطبيعي للاجئين الفلسطينيين بالعودة إلى ديارهم الأصلية، دون الرضوخ للضغوطات الإقليمية والدولية في تجزئة حل مشكلتهم المزمنة، والسماح بتوطينهم في الدولة الفلسطينية المأمولة، أو توطينهم في البلدان التي تستضيفهم.
- على القيادة الفلسطينية عدم التعجّل في الوصول إلى حل سياسي للقضية الفلسطينية، ما دام التوصّل إلى ذلك الحل، قد يؤدّي إلى استثناء جزءٍ ولو قليل من اللاجئين يمنعهم من عودتهم إلى ديارهم الأصلية التي هُجّروا منها عام 1948.
- على القيادة الفلسطينية والمفاوض الفلسطيني أن يضعوا نُصب أعينهم دوماً، أن الحصول على دولة هلامية غير مترابطة جغرافياً، ليست أغلى من التنازل عن حق أناسٍ، سوف يفقدون حقهم الطبيعي في العيش على أرضهم الأصلية.

مراجع الدراسة

أولاً: الوثائق المنشورة

- مؤسسة الدراسات الفلسطينية: **قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي**، مج1، (1947–1974)، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1975.
- مؤسسة الدراسات الفلسطينية، **اليوميات الفلسطينية**، المجلد 7، من 1968/1/1 إلى 1968/6/30. بيروت، مركز الأبحاث – منظمة التحرير الفلسطينية، كانون أول (ديسمبر) 1968.
- **محضر اجتماع صائب عريقات مع وزير الخارجية البلجيكي كاريل دي غوشت، بتاريخ 2007/3/23**، وثائق قناة الجزيرة الفضائية (كشف المستور).
- **محضر اجتماع الوفد الفلسطيني مع تسيبي ليفني في القدس بتاريخ 2008/1/22**، وثائق قناة الجزيرة الفضائية (كشف المستور).
- **محضر اجتماع الوفد الفلسطيني مع تسيبي ليفني في القدس بتاريخ 2008/4/8**، وثائق قناة الجزيرة الفضائية (كشف المستور).
- General Assembly (UN), **Resolutions Adopted by The General** Assembly **during its Third Session**.

ثانياً: الرسائل العلمية غير المنشورة

- الأخرس، سامي محمد، **تأثير المحددات والأبعاد الإقليمية والدولية على سياسات منظمة التحرير الفلسطينية من عام 1982–1996م**، رسالة ماجستير غير منشورة، غزة، جامعة الأزهر – غزة، 2009.
- صبّاح، رأفت، **الرؤية الإسرائيلية لحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين**، رسالة ماجستير غير منشورة، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، 2009.
- معروق، سليم، **حماية اللاجئين زمن النزعات المسلحة الدولية**، رسالة ماجستير غير منشورة، باتنة (الجزائر)، جامعة الحاج لخضر، 2009.

ثالثاً: المراجع العربية

- تماري، سليم، **مستقبل اللاجئين الفلسطينيين: أعمال لجنة اللاجئين في المفاوضات المتعددة الأطراف، واللجنة الرباعية**، ط1، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1996.
- حجازي، يوسف، **أيام فلسطينية في القرن العشرين**، سلسلة دراسات (9)، ط1، غزة، المركز القومي للدراسات والتوثيق، 1999.
- الحمد، جواد (الدكتور)، **مستقبل السلام في الشرق الأوسط**، عمّان، المؤسسة المتحدة للدراسات والبحوث، 1994.

- الحمد، جواد (محرر) (الدكتور)، **المدخل إلى القضية الفلسطينية**، ط1، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمَّان 1997.
- خرطبيل، جميل، **وأد منظمة التحرير الفلسطينية (الفردية والهيمنة، عدم الالتزام بالمبادئ، عدم المصداقية في الممارسة)**، نسخة إليكترونية بنظام Pdf.
- الدجّاني، أحمد صدقي (الدكتور)، **أزمة الحل العنصري لفلسطين وسبل تحريرها**، ط1، القاهرة، دار المستقبل العربي، 1999.
- أبو ستة، سلمان (الدكتور)، **حق العودة مقدس وقانوني وممكن**، بيروت، منشورات المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2001.
- السلطان، جمال مصطفى عبد الله، **الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط (1979-2000)**، ط1، عمَّان، دار وائل للنشر والتوزيع، 2002.
- شاش، طاهر **مفاوضات التسوية النهائية والدولة الفلسطينية: الآمال والتحديات**، ط1، بيروت، دار الشروق، 1420هـ (1999م).
- شاش، طاهر، **المواجهة والسلام في الشرق الأوسط: الطريق إلى غزة – أريحا**، ط1، القاهرة، دار الشروق، 1415هـ (1995م).
- شديد، محمد، **الولايات المتحدة والفلسطينيون بين الاستيعاب والتصفية**، ترجمة: كوكب الريّس، ط1، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1981.
- الشريف، ماهر (الدكتور)، **البحث عن كيان، دراسة في الفكر السياسي الفلسطيني 1908-1993**، نيقوسيا، مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي، شركة F.K.A المحدودة للنشر، 1995.
- الشعيبي، عيسى، **الكيانية الفلسطينية؛ الوعي الذاتي والتطور المؤسساتي 1947-1977م**، ط1، بيروت، مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، 1979.
- عبد الكريم، قيس، وآخرون، **سلام أوسلو بين الوهم والحقيقة**، ط1، بيروت، شركة التقدم العربي للطباعة والنشر، 1998.
- عبد الكريم، قيس، وآخرون، **الطريق الوعر: نظرة على المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية من مدريد إلى أوسلو**، ط1، بيروت، شركة التقدم العربي للصحافة والطباعة والنشر، 1998.
- عبد الهادي، مهدي (الدكتور)، **المسألة الفلسطينية ومشاريع الحلول السياسية (1934-1974)**، ط1، بيروت، منشورات المكتبة العصرية، 1975.
- عدوان، عصام (الدكتور)، **الدولة الفلسطينية في فكر ياسر عرفات**، غزة 1429هـ (2008م).
- كريم، محمود، **أوضاع اللاجئين والنازحين الفلسطينيين وحق العودة ووكالة الغوث والمعاملة الدولية للمشكلة**، ط1، القاهرة، مكتبة جزيرة الورد، 2010.

- مخادمة، ذياب (الدكتور)، **منظمة التحرير الفلسطينية**. في جواد الحمد (محرر): المدخل إلى القضية الفلسطينية، ط1، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمَّان 1997.
- مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، "**الاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي: الفرص والمخاطر**"، عدد 18، القاهرة، 1993.
- المسحال، سعيد خليل، **ضياع أمة**، ط1، لندن، الرافد للنشر والتوزيع، 1994.
- المصري، جورج، **غزة – أريحا تسوية مستحيلة**، ط1، القاهرة، مركز الحضارة العربية للإعلام والنشر، 1995،
- المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، **خمس سنوات على اتفاق أوسلو**، ط1، بيروت، شركة دار التقدم العربي للصحافة والطباعة والنشر، دمشق، الأوائل للنشر والتوزيع، 2001.
- نافع، أحمد، **الطريق إلى مدريد**، ط1، القاهرة، مطابع الأهرام التجارية، 1414هـ (1993م).
- نافعة، حسن (الدكتور)، **المجتمع الدولي والقضية الفلسطينية**، القاهرة، مؤسسة دار الهلال، 1993،
- هيكل، محمد حسنين، **المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل: سلام الأوهام، أوسلو – ما قبلها وما بعدها** (3)، ط7، القاهرة، دار الشروق، 2001.

رابعاً: المراجع المترجمة

- تشومسكي، نعوم، **الولايات المتحدة ومسألة اللاجئين**، في: نصير عاروري (محرر)، **اللاجئون الفلسطينيون حق العودة**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2000.
- الخالدي، رشيد، **منظمة التحرير الفلسطينية**. في: وليام كوانت (محرر)، **كامب ديفيد بعد 10 سنوات**، ط1، القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1410هـ (1989م).
- خلف، صلاح، **فلسطيني بلا هوية**، لقاءات مع الكاتب الفرنسي إريك رولو، ترجمة: نصير مروة، د. ن، د. ت.
- ديمتريف، ي. د.، وآخرون، **نشأة وتطور حركة المقاومة الفلسطينية**. ترجمة: زهدي الشامي، القاهرة، دار العالم الجديد، 1990.
- عاروري، نصير، **أمريكا الخصم والحكم: دراسة توثيقية في عملية السلام ومناورات واشنطن منذ 1967**، ترجمة وتقديم: منير العكش، ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2007.
- غريش، آلان، **منظمة التحرير الفلسطينية: تاريخ واستراتيجيات نحو الدولة الفلسطينية**، باريس، منشورات سباغ – بابيروس، 1983.

خامساً: الدوريات والصحف والمجلات والموسوعات

- أبراش، إبراهيم (الدكتور)، "**مفهوم الدولة الفلسطينية: النشأة والتطور**"، مجلة السياسة الدولية، العدد 157، القاهرة، يوليه 2004.
- الأزعر، محمد خالد (الدكتور)، "**التسوية السلمية وقضية اللاجئين الفلسطينيين**"، مجلة صامد الاقتصادي، عمَّان، العدد 105، 1996.
- الجرّاح، نوري، "**شهادة المفاوض الياس خير**"، جريدة الحياة، لندن، 1996/12/19.
- الحسن، بلال، "**اللاجئون الفلسطينيون: المتاهة الخطرة**"، مجلة الدراسات الفلسطينية، بيروت، العدد 36، 1996،
- الشنطي، انتصار خليل، "**موقف الولايات المتحدة من قضية اللاجئين الفلسطينيين**"، مجلة صامد الاقتصادي، عمَّان، العدد 119، كانون ثانٍ 2000.
- الكيالي، عبد الوهاب (الدكتور)، **موسوعة السياسة**، ج5، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1985.
- أبو لغد، إبراهيم (الدكتور)، "**الجذور التاريخية لاتفاق غزة – أريحا**"، مجلة السياسة الفلسطينية، السنة الأولى، العددان 1، 2، نابلس، شتاء وربيع 1994.
- **مجلة فلسطين الثورة**، العدد 426، 1982/10/2.
- مكاوي، سمر، "**المقاومة الفلسطينية سياسياً**"، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 129–131، أغسطس – أكتوبر، 1982.
- أبو نحل، أسامة وآخرون (الدكتور)، "**تأثير المتغيّرات السياسية على البناء الفكري وسياسات منظمة التحرير الفلسطينية من 1968 – 1974**"، تمَّ تحكيمه وقيد النشر في حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية بالكويت، أيلول (سبتمبر) 2012.
- أبو نحل، أسامة، أبو سعدة، مخيمر (الدكتور)، "**نشأة منظمة التحرير الفلسطينية بين المصالح العربية والطموح الفلسطيني: قراءة جديدة**"، مجلة جامعة الأزهر – غزة، غزة، المجلد الحادي عشر، العدد الأول (خاص)، 2009.
- أبو نحل، أسامة، سرور، عبد الناصر (الدكتور)، **مشروع الكيان الفلسطيني في التوجه السياسي لدى بعض القيادات المحلية في الضفة الغربية (1967 – 1973)**، Journal of Islam in Asia, International Islamic University-Malaysia، المجلد 7، العدد 2، ديسمبر 2010.

سادساً: المواقع الإليكترونية

- أيوب، ضياء، "**ملامح السياسة الأمريكية تجاه قضية اللاجئين (1967–2004)**"، موقع المجموعة 194؛ 2008/5/11؛
http://www.group194.net/index.php/mode=article&id=18213

- الحسن، بلال، "**كامب ديفيد وتوابعها .. لماذا تجاهل الإعلام الغربي الرواية الفلسطينية؟**"، صحيفة الشرق الأوسط، العدد 8598، 2003/6/8؛
http//www.aawsat.com/details.asp? Article=175209&issueno=8958
- سمارة، عادل (الدكتور)، "**بين حق العودة، قانون العودة ولجوء مجَّددٍ باسم العودة**"، كنعان (النشرة الإليكترونية)، السنة الثالثة، العدد 345، 7 كانون أول (ديسمبر) 2003؛
www.Kanaanonline.org
- علوش، إبراهيم، "**البند 11 للقرار 194**"، موقع الصوت العربي الحر، 2010/5/27؛
http://freearabvoice.org/?p=392
- المركز الفلسطيني للإعلام، "**كامب ديفيد (2) بين الفشل واستمرار التفاوض**"، 2000/8/12؛
http://www.palestine-info.info/arabic/analysis/2000/12_8_00.htm
- **موقع المعرفة / الجزيرة ملفات خاصة 2011 اللاجئين؛**
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/523E7CFF-1650-4C94-A659-6F9D774D0AD1.htm?wbc_purpose=Basic